السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

/http://alsori.net
ALSORY
0997326097
alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

وسط تجاهل تام للسلطة.. عمليات الخطف تنتشر في سوريا

تقرير/ مرجانة إسماعيل

تشهد مناطق متفرقة في الساحل السوري، إلى جانب العاصمة دمشق، تصاعدا خطيرا في حوادث الخطف والاختفاء القسري، وسط غياب أمني مطبق. وباتت الحوادث تتكرر من القرداحة الساحلية إلى دمشق دون أي توضيح من الجهات الرسمية أو فتح تحقيقات جدية، في ظل ما يبدو أنه تآكل لسيادة القانون وهيمنة مجموعات مسلّحة باتت تمارس سلطتها فوق الدولة.

وتتورّط فصائل مسلّحة في حالات الاختطاف، إذ تعمل هذه الفصائل خارج إطار المساءلة والرقابة، ما يثير مخاوف السكان ويعزز شعورهم بانعدام الأمان. ووثق ناشطون سوريون حوادث اختطاف في مناطق عدة، آخرها في مناطق الساحل السوري وحمص وكذلك دمشق.

وتتزايد أعداد المختطفين في سوريا، يوميًا، بشكل مثير للرعب، في موازاة إما تجاهل تامّ تبديه السلطات، أو تسترّ على بعض الحالات بروايات هزيلة. وفي حين لا تقتصر حالات الخطف على منطقة جغرافية محدّدة – وإنْ كانت الحصّة الكبرى لنساء الطائفة العلوية –، فإن أكبر العقبات التي تواجه الملف، وجود حالات خطف لا يتم الإبلاغ عنها، نتيجة التهديدات التي تتعرّض لها أسر المختطفات من جهة، والضغط المجتمعي من جهة أخرى.

وتعمل جهات مدنية تطوعية على توثيق الجرائم والانتهاكات في سوريا، ومن بينها اختطاف النساء الذي تصاعد أخيراً، في ظلّ الفلتان الأمني الذي يعمّ مناطق عدّة، ومنها الساحل السوري، حيث وثّق «المرصد السوري لحقوق الإنسان» اختطاف أكثر من ٥٠ امرأة من الطائفة العلوية، لا يزال مصيرهن مجهولاً «بعد اختفائهن في ظروف غامضة منذ بداية العام الجاري. وتعرّضت هؤلاء النساء للاختطاف في ظروف مختلفة، إذ فُقد بعضهن من داخل منازلهن، وأخريات أثناء خروجهن إلى أعمالهن، أو تنقلاتهن اليومية، وفي أوقات مختلفة أغلبها في وضح النهار.

ومنذ عدة أشهر، ولا سيما بعد المجازر التي ارتُكبت بحق أهالي الساحل السوري في آذار/مارس الماضي، على يد فصائل مسلحة متشددة محسوبة على الإدارة السورية الجديدة، تشهد المناطق الساحلية تصاعدا لافتا في حالات الخطف، وسط اتهامات لعناصر منضوية ضمن فصائل مسلّحة محسوبة على الإدارة في دمشق بالضلوع في هذه العمليات.

وفي ظل التفلت الأمني المنتشر في العديد من المناطق السورية، تتواصل في مدينة حمص سلسلة من حوادث القتل العشوائي التي ينفذها مسلحون مجهولون، وغالبا ما يستغلّون دراجات نارية، وسط غياب تام للسلطات الأمنية وغياب أي مؤشرات على المحاسبة أو الردع، ما يثير مخاوف من تفاقم الفوضى وتنامي العنف المسلح.

لا شك أن هذه الحوادث العنيفة والعشوائية تعكس هشاشة الوضع الأمني في المدينة، وتفتح الباب أمام المزيد من التصعيد. فيما يبدو أن غياب المحاسبة وتجاهل السلطات السورية الجديدة لنداءات الأهالي بتوطيد الأمن والاستقرار وضبط هؤلاء المسلحين المنفلتين، وفتح تحقيقات جدية حيال حوادث الخطف والاختفاء القسري، سيزيد حتما الشعور لدى المدنيين بأن الدولة لا تملك القدرة أو ربما متواطئة في انتشار هذه الفوضى الأمنية.

صوت الناس

عبد الكريم البليخ

تفعيل قطاع النقل السككي

بعد أن خفت صوت القطارات لسنوات، يتطلع السوريون، بقلوبهم المثقلة بالتعب، إلى عودة ذاك المدى الحديدي، حيث تمتد القضبان كشرايين تحمل الأمل في زمنٍ ما بعد العتمة.

لقد ألقى التوقف القسري لشبكة الخطوط الحديدية، بفعل الحرب، بظلاله القاتمة على حركة الاقتصاد والتجارة، وعمّق من عزلة المجتمعات التي كانت تستند إلى تلك الخطوط كوسيلة وصل وحياة. إلا أنّ التحرير الذي طال مساحات واسعة من الجغرافيا السورية، أعاد إلى السطح أحلامًا مؤجلة، وعلى رأسها حلم إعادة نبض هذه الشبكة إلى الجريان.

فالسكك الحديدية في سوريا ليست مجرّد وسيلة نقل، بل مشروع وطني استراتيجي، يُعدّ ضرورة في مرحلة إعادة الإعمار، وشريكًا فاعلًا في تحريك عجلة الاقتصاد المتوقفة. إنها رافعة للتنمية، وممرّات صامتة لمداواة الجراح، من خلال إعادة الحياة لمراكز الإنتاج، والمناطق الصناعية، وربط المدن والمرافئ، وتفعيل سبل نقل الموارد الأساسية التي تنهض بها الأوطان من تحت الرماد.

ورغم الظروف القاسية، فإن جهودًا تُبذل بصمت من خلف الجدران، حيث تعمل مؤسسة الخطوط الحديدية، في ظل شحّ بالغ في الموارد، على ترميم ما يمكن ترميمه، وصيانة ما بقي من قاطرات وقطع غيار، وسط سوق محليّة شبه خاوية، ومراكز صيانة مدمّرة أو منهوبة. لقد أُنجز إصلاح ما يزيد على ألف كيلومتر من أصل أكثر من ألفين وخمسمئة، مع الإشارة إلى أنّ تكلفة الكيلومتر الواحد قد تتجاوز عشرين مليار ليرة، ما يكشف عن حجم التحدي الماثل أمام دولة تقف على حافة التعافي.

ولم تخلُ هذه المسيرة من العثرات؛ فقد كانت يد السرقة والعبث حاضرة أثناء فوضى الانهيار، حيث استُهدفت مستودعات المؤسسة ومراكزها الحيوية، مما زاد من تعقيد المشهد وأثقل كاهل العاملين الذين واصلوا الليل بالنهار لإنعاش قاطرات معطّلة، وإعادة تشغيل عدد محدود من رؤوس القواطر في وقتٍ تراجع فيه المخزون إلى الصفر.

وفي هذا السياق، يبرز صوت أحد الخبراء، داعياً إلى الإسراع في تأهيل الخط الحيوي الرابط بين حلب وحمص ودمشق، بما يمثّله من محور اقتصادي وحضاري، واستكمال تجهيزاته ورفع القيود التقنية التي تحدّ من سرعته وكفاءته. كما شدد على أهمية تأمين الكوادر اللازمة لتشغيل المحطات وحراسة الممرات، لضمان أمان حركة القطارات، خصوصاً للركاب.

ويستمر الحلم في التفرّع، كأغصان زيتون تمتد في وجه الخراب؛ فثمة خطوط تُحيى لنقل الفوسفات من المناجم إلى المصانع والموانئ، وتفريعات جديدة رُبطت بالمقالع الحصوية، وأُنشئت محطات تفريغ في طرطوس وبانياس واللاذقية، في خطوة تحمل دلالة على تفعيل التوازن بين الداخل والساحل، بين مصادر الإنتاج ومنافذ التصدير.

أما المدن الصناعية، فهي الأخرى تُستعاد من أطلالها، وتُربط شيئاً فشيئاً بالشبكة الحديدية لتستعيد دورها في تدوير عجلة الاقتصاد. فالمرافئ الجافة في دمشق وعدرا، والتفريعة من خنيفيس إلى حسياء، ومشروع الضمير، كلّها محطات في رحلة الأمل، تعكس وعياً مؤسسياً بأهمية الربط بين البحر والصحراء، بين المواد الأولية ومراكز التصنيع، في منظومة متكاملة تعيد لسوريا موقعها كدولة وصل لا فصل.

إن تفعيل قطاع النقل السككي ليس مجرد مشروع هندسي أو تقني، بل فعل مقاومة ضد التهميش، وضد النسيان. هو قصة وطن يريد أن يسمع صافرة القطار من جديد، لا كذكرى بل كنبض يومي.

أزمة الاختناقات المرورية في حلب تتفاقم وسط تقصير حكومي

حلب/ خالد الحسين

تُعاني مدينة حلب، التي تُعدّ واحدة من أكبر المدن السورية من حيث عدد السكان، من أزمة مرورية متفاقمة في شوارعها الرئيسية والفرعية. فقد شهدت المدينة في الفترة الأخيرة زيادة كبيرة في الكثافة المرورية، مما أدى إلى تفاقم مشكلة الاختناقات التي تُعكر صفو الحياة اليومية لمواطنيها. ورغم الجهود المحدودة المبذولة من قبل مديرية النقل والجهات المعنية، فإن المواطن الحلبي لا يزال يدفع ثمن الفوضى المرورية الناتجة عن تراكم الإهمال الحكومي وعدم الاستجابة الكافية لاحتياجات المدينة.

وفي جولة سريعة عند دوار الليرمون أو مدخل شارع النيل، يلاحظ المراقب الفوضى المنتشرة في الشوارع حافلات النقل الداخلي المتوقفة بشكل عشوائي، سيارات الأجرة التي تحتل الأرصفة، وانعدام أي تنظيم مروري أو إشارات مرور واضحة. المواطنون يواجهون صعوبة كبيرة في عبور الشوارع، فيما تنهك الزحمة أعصاب السائقين وتؤخر الموظفين والطلاب عن الوصول إلى أعمالهم ودروسهم في الوقت المحدد.

وفي حديثه لـ «السوري»، قال محمد سمير، موظف في القطاع العام، مُعبراً عن معاناته اليومية: «أقضي أكثر من ساعة يومياً في التنقل بين حي الأعظمية ووسط المدينة، بينما المسافة لا تتجاوز ٥ كيلومترات. لا يوجد إشارات مرور فعّالة، ولا نرى رجال مرور إلا نادراً، كأن الأمر لا يعني أحداً. هذه المشكلة تؤثر بشكل كبير على حياتنا اليومية».

وقد التقت «السوري» بمسؤول في مديرية النقل بحلب، حيث أكد أن المشكلة معروفة لديهم، وأضاف قائلاً: «نحن ندرك تماماً أن شوارع المدينة لم تعد قادرة على استيعاب عدد المركبات من السكان بعد الحرب. لكن المديرية تعاني من نقص حاد في التمويل، وعدم توافر تقنيات حديثة لإدارة المرور مثل الإشارات الذكية أو كاميرات المراقبة، وهو ما يزيد من تفاقم المشكلة».

وتابع المصدر: «البنية التحتية المرورية في العديد من الأحياء ما تزال متضررة، وبعض الخطط التي رُفعت إلى المحافظة لم تلقَ استجابة كافية. على سبيل المثال، قدمنا دراسات لتخفيف الضغط عن بعض المحاور مثل طريق الحمدانية – الفرقان، لكن لم تُعتمد هذه الخطط حتى الآن بسبب أولويات الإنفاق التي تركز على مشاريع أخرى».

من جهة أخرى، يرى عدد من المراقبين والخبراء أن سبب الأزمة ليس فقط نقص التمويل، بل أيضاً تقصير حكومي في إدارة شؤون المدينة وعدم إعطاء أهمية كافية لتنظيم السير وتفعيل دور الجهات المعنية. فحتى الحلول البسيطة مثل تنظيم مواقف السيارات، وضع كاميرات مراقبة، أو تفعيل وجود شرطة المرور بشكل دائم في أوقات الذروة، لا تزال غائبة.

المهندسة هبة صالح، خبيرة في تخطيط المدن، أكدت في حديثها لـ «السوري» أن الحلول المتاحة ليست مجرد تحسينات جزئية، بل تتطلب رؤية شاملة لحل المشكلة. وقالت: «الحل ليس في تعبيد الطرق أو زيادة عدد الحافلات فقط. بل يجب تطبيق نظام نقل متكامل يشمل تحديث البنية التحتية للنقل، وتنظيم السير بشكل دقيق، وتوفير وسائل النقل العام بشكل مناسب. كما يجب على الجهات المعنية العمل على توعية المواطنين بشأن قواعد المرور، وتفعيل آليات لمحاسبة أي مخالفين أو مسيئين استخدام الطرق».

وأشارت إلى أن «المواطنين يشعرون بأنهم في مواجهة مع الفوضى المرورية بشكل يومي، رغم وجود حلول ممكنة في متناول اليد، مثل تنظيم المواقف، وتوفير إشارات المرور الذكية، وتعزيز الوعي المروري بين الناس، إضافة إلى وضع خطة شاملة لتنظيم حركة المرور في مختلف المناطق».

إن أزمة الاختناقات المرورية في مدينة حلب ليست قضية عابرة أو قدراً محتوماً، بل هي نتيجة لعدة عوامل متشابكة يمكن معالجتها من خلال التنسيق الفعّال بين الجهات الحكومية والمواطنين، والتخطيط السليم لتطوير البنية التحتية. ولكن في الوقت الحالي، يبقى المواطن الحلبي هو المتضرر الأول من هذه الأزمة المستمرة، في انتظار أن تتحول المطالب إلى أفعال ملموسة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم وجود إرادة حقيقية لتطبيق الحلول الشاملة، إلى جانب غياب التنسيق بين الجهات المختصة، يجعل من هذه الأزمة مشكلة معقدة تحتاج إلى اهتمام عاجل وواقعي من السلطات المحلية. إذا لم يتم اتخاذ خطوات فاعلة وسريعة، فإن الاختناقات المرورية ستظل تمثل تحدياً مستمراً يعوق تقدم المدينة ويزيد من معاناة سكانها.

التجييش الطائفي في سوريا.. حقائق وخفايا اللعب بالنار

سوريا التي نحلم بها.. تبدأ من الناس

في خضم البحث المضني عن مخرج من الكارثة السورية التي طحنت البلاد لأكثر من عقد، يبرز في الأفق نموذج جديد نابع من التجربة ومن إرادة الناس، نموذج لا يُفرض من فوق، ولا يُملى من الخارج، بل يتشكل من رحم المعاناة اليومية، ومن قدرة المجتمعات على تنظيم نفسها وبناء مستقبلها رغم الخراب.

إن سوريا التي نحلم بها ليست تلك التي تُدار من قصر معزول في العاصمة، ولا تلك التي تُختزل في طغيان مركزي أو فوضى مسلحة.

سوريا التي نحلم بها تعددية ديمقراطية، ينهض فيها كل مكوّن بدوره، وتكون إدارتها انعكاساً حقيقياً لإرادة القاعدة الشعبية، لا امتداداً لأجهزة قمع أو نخب متوارثة.

لقد أثبت الواقع أن المجتمعات المحلية، حين تتحرر من الاستبداد والإرهاب، قادرة على إعادة بناء ذاتها، وتنظيم أمنها، وتقديم خدماتها، وإحياء ثقافتها، وإشراك نسائها، وتأمين تعليم أطفالها، ووضع أسس اقتصاد متوازن ينهض من ركام الحرب.

ونحتاج لتحقيق ذلك، إلى الإيمان بإمكانيات الناس حين تُفتح أمامهم أبواب المشاركة.

وما نشهده اليوم في بعض مناطق شمال وشرق سوريا، ليس مجرد تجربة ناجحة على المستوى المحلي، بل هو مخطط أولي لدولة المستقبل، دولة ليست ملكاً لحزب أو طائفة أو عائلة، بل هي حصيلة شراكة حقيقية بين جميع السوريين، بلا إقصاء ولا وصاية ولا استبداد.

إن هذه التجارب، بما فيها من تحديات ونواقص، تستحق أن تُقرأ بعين الباحث عن حل، لا بعين المتربص أو المتعصب، فقد يبدأ طريق الخلاص السوري من تلك المناطق التي طالما تجاهلتها النخب، وهمشتها الأنظمة، وخذلتها المعارضات.

سوريا التي نحلم بها ليست مجرد شعارٌ، بل هي واقع يتشكل على أسس بعيدة عن المركزية، وبين أيادي أناس يعرفون كيف يُبنى الوطن.

هيئة التحرير

سياسي سوري: زيارة الشرع إلى باريس اختبار فرنسي لنوايا السلطة

أكّد باسل العلي، عضو حركة التجديد الديمقراطي، أن زيارة رئيس سلطة دمشق أحمد الشرع إلى باريس لا تُعد حدثاً اعتيادياً، بل تمثل لحظة سياسية مفصلية تسلط الضوء مجدداً على تعقيد المسألة السورية، ودور الإدارة الذاتية الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية في مستقبل البلاد. وأشار إلى أن فرنسا تنظر بجدية إلى هذه الزيارة كبوابة نحو إعادة بناء العقد الاجتماعي السوري، واستكشاف احتمالات الحل السياسي عبر بوابة التعددية واللامركزية. «٣

مدينة الطبقة.. نموذج مصغر لسوريا ما بعد النظام من أنقاض الحرب إلى مشهد تنموي متكامل

تمثل مدينة الطبقة في شمال سوريا نموذجاً مصغراً لما يمكن أن تكون عليه سوريا المستقبل، ما بعد سقوط نظام الأسد. فبعد أن تحررت المدينة من سيطرة تنظيم داعش، شرعت مكوناتها المتنوعة في بناء نموذج حكم ديمقراطي تعددي، قائم على الإدارة الذاتية والتكاتف المجتمعي. «٢

اتهامات متبادلة.. اتفاق وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان لم يصمد لساعات

بعد هجمات دامية استمرّت عدّة أيام بين باكستان والهند، اتفقت الدولتان السبت على "وقف فوري لإطلاق النار" أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مشيدا بـ"المنطق السليم" الذي أبدته القوتان النوويتان. «٥

"الشؤون السياسية" في درعا بين التنظيم والتنسيق... إدارة مدنية أم عودة للوصاية الحزبية؟

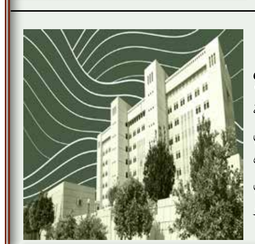

تشهد محافظة درعا في جنوب سوريا تصاعداً ملحوظاً في دور «الأمانة العامة للشؤون السياسية»، التي باتت خلال الأشهر الأخيرة أحد أبرز الفاعلين في المشهد العام بالمحافظة. حيث يلاحظ سكان درعا أن المسؤول عن هذه الهيئة يرافق محافظ درعا في معظم زياراته الرسمية، ويشارك بشكل دوري في الأنشطة الحكومية والفعاليات العامة، ما يثير تساؤلات حول حدود دور الأمانة العامة، وطبيعة تدخلها في العمل المدني والسياسي.» ٢

مدينة الطبقة.. نموذج مصغر لسوريا ما بعد النظام من أنقاض الحرب إلى مشهد تنموي متكامل

تمثل مدينة الطبقة في شمال سوريا نموذجاً مصغراً لما يمكن أن تكون عليه سوريا المستقبل، ما بعد سقوط نظام الأسد. فبعد أن تحررت المدينة من سيطرة تنظيم داعش، شرعت مكوناتها المتنوعة في بناء نموذج حكم ديمقراطي تعددي، قائم على الإدارة الذاتية والتكاتف المجتمعي، ونجحت خلال السنوات الماضية في تحويل المدينة من أنقاض الحرب إلى مشهد متكامل من التنمية، الاستقرار، وإحياء الهوية الثقافية. هذا التحول الجذري الذي شهدته مقاطعة الطبقة، يعكس إمكانية بناء سوريا جديدة من رحم المعاناة، تقوم على أسس العدالة الاجتماعية، وقيادة مجتمعية حقيقية.

تحرير الطبقة.. بداية لمرحلة جديدة

شهدت مدينة الطبقة تحولاً جذرياً عقب تحريرها من تنظيم داعش، حيث تضافرت جهود أبنائها من مختلف المكونات لإعادة بناء المنطقة وتحقيق نهضة شاملة في مختلف المجالات. ومن خلال تأسيس إدارتهم الذاتية التي احتضنت جميع الأطياف المجتمعية، تمكن السكان من تحقيق إنجازات بارزة في الأمن، والخدمات، والاقتصاد، والثقافة، ما جعل من الطبقة اليوم نموذجاً يُحتذى به في التكاتف المجتمعي والتنمية المستدامة.

الرئيس المشترك لمجلس مدينة الطبقة، حمود الرحيل، الذي يُعد من أوائل العاملين في الإدارة الذاتية منذ التحرير، أوضح قائلاً: «لأن الكومين هو اللبنة الأولى للبناء، بدأنا بتشكيل الكومينات فور تحرير المدينة، حيث انخرط الأهالي في تنظيمها بمختلف مكوناتها. لاحقاً، تم تأسيس مؤسسات الإدارة الذاتية بجهود أبناء الطبقة، ما عزز التآخي والتلاحم بين مكونات المنطقة. واليوم يدير سكان الطبقة شؤونهم بأنفسهم، واضعين قوانينهم ونظامهم عبر ممثليهم ومجالسهم».

وتضم الطبقة ثلاثة مجالس مدنية: في مدينة الطبقة، المنصورة، والجرنية، وتشمل ٢٠٦ كومينات موزعة كما يلي: ٦٠ كومينياً في مدينة الطبقة، ٦٨ في المنصورة، و٦٠ في الجرنية.

تعزيز الأمن والاستقرار

من جانبه، أكد الرئيس المشترك لهيئة الداخلية في الطبقة، رياض والي، أن الأمن والاستقرار كانا من أولويات الإدارة الذاتية منذ لحظة التحرير، حيث تم تفعيل قوى الأمن الداخلي ومؤسساتها المدنية، بما في ذلك المواصلات والتوثيق المدني. وأضاف والي: «منذ البداية، كان أبناء الطبقة متحمسين للمشاركة في حفظ الأمن الداخلي، حيث لعبت جميع المكونات دوراً واضحاً في تعزيز الاستقرار. كما أن التكاتف بين السكان وقوى الأمن الداخلي ساهم في ترسيخ الأمن، حيث قدم المواطنون البلاغات والمساعدة، مما عزز من حماية الأرواح والممتلكات».

خرجت مدينة الطبقة من تحت سيطرة داعش وهي مدمرة ومنهكة، ما فرض تحديات جسيمة على البلديات، إلا أن هذه التحديات لم تمنع من تحقيق تحول جذري في الواقع الخدمي.

الرئيس المشترك لاتحاد بلديات الطبقة، علي المحمود، أوضح: «عند تحرير الطبقة، كان واقعها الخدمي سيئاً للغاية، فبدأنا العمل منذ ذلك الحين لإعادة تفعيل الخدمات الأساسية وتحسين الوضع. ركزنا على محورين أساسيين هما مياه الشرب والصرف الصحي، بميزانية سنوية متوسطة تبلغ ١٫٥ مليون دولار، مما ساعد في تحسين الخدمات بنسبة ٧٠٪».

في ظل التدمير الذي لحق بالبنية الاقتصادية أثناء سيطرة داعش، باشرت الإدارة الذاتية بإعادة بناء هذا القطاع على أسس متينة. فالزراعة والصناعة تمثلان أهم مصادر الدخل للسكان، وقد نال هذان القطاعان اهتماماً بالغاً.

الرئيس المشترك لهيئة الاقتصاد والزراعة، محمد المطر، أشار إلى أن الإدارة الذاتية عملت على «إقامة مشاريع إنمائية نوعية لإيجاد اقتصاد مجتمعي متكامل يلبي احتياجات السكان. فمنا بدعم الزراعة وإنشاء بنية تحتية قوية لها، إلى جانب توفير بيئة مناسبة للصناعيين، ما شجع الصناعات المحلية وسهل العملية التجارية، التي باتت تشكل جزءاً مهماً من الواقع الاقتصادي في المقاطعة».

لم تكن سيطرة داعش مجرد احتلال عسكري، بل كانت حرباً على هوية المجتمع وثقافته. فقد حظر التنظيم الفنون، ودمر المكتبات، وحارب وسائل التثقيف، ما فرض تحديات كبيرة على العاملين في الحقل الثقافي بعد التحرير.

الرئيس المشترك لهيئة الثقافة في الإدارة الذاتية لمقاطعة الطبقة، علي العلايا، أوضح أن: «وجود داعش في الطبقة طمس أغلب الثقافات ودمر الحياة الثقافية، ولكننا تقدمنا خطوات كبيرة، واستطعنا الوصول إلى نموذج ثقافي جميل يضم كل المكونات. من خلال ترميم المواقع الأثرية وتنظيم المعارض والمهرجانات، أصبحت الطبقة وجهة للمثقفين والفنانين من جميع أنحاء سوريا».

بروز دور المرأة

لعبت المرأة دوراً محورياً في إعادة بناء مجتمع الطبقة، بعد أن كانت مقموعة تماماً في ظل سيطرة التنظيم. فقد انخرطت النساء في مختلف مؤسسات الإدارة الذاتية والمنظمات النسوية، وأصبحن في قلب عملية التغيير.

الرئيسة المشتركة لمجلس الطبقة المدني، مزكين عبد العزيز، أكدت: «قبل التحرير، لم يكن للمرأة أي دور، وكانت مقموعة بالكامل، ولكن بعد التحرير، انضمت المرأة لمؤسسات الإدارة الذاتية والمنظمات النسوية، وبدأت حياتها امرأة حرة. وخلال ثماني سنوات، أصبحت المرأة في الطبقة تمثل المرأة السورية الحرة وتقود نضال النساء في جميع أنحاء سوريا».

وأحد أبرز التحديات التي واجهت الطبقة بعد التحرير كان قطاع التعليم، إذ توقف آلاف الطلاب عن الدراسة خلال سنوات الحرب. ورغم ذلك، تمكنت الإدارة الذاتية من إعادة تأهيل المدارس وتوسيع نطاق العملية التعليمية.

اليوم، تضم الطبقة ٢١٥ مدرسة، تؤمّن التعليم لـ ٥٨ ألف طالب وطالبة، يدرّسهم ١٦١٨ معلماً ومعلمة. كما تم إنشاء ٢٦ غرفة صفية وترميم عدة مدارس منها: نورجان، محمد فارس، تل عثمان، وإعدادية الصفصاف، ما أسهم في توفير بيئة تعليمية مناسبة وضمان استمرارية التعليم.

ما تحقق في الطبقة لا يُعد إنجازاً محلياً فحسب، بل يحمل دلالة وطنية مهمة في ظل البحث المستمر عن مخرج من الأزمة السورية. فالمدينة التي خرجت من تحت ركام الحروب، أرست نموذجاً عملياً لحكم محلي ديمقراطي، قائم على الشراكة المجتمعية، وفعال في إعادة بناء الإنسان والمكان.

"الشؤون السياسية" في درعا بين التنظيم والتضييق... إدارة مدنية أم عودة للوصاية الحزبية؟

درعا/ إبراهيم النجار

تشهد محافظة درعا في جنوب سوريا تصاعداً ملحوظاً في دور «الأمانة العامة للشؤون السياسية»، التي بدأت خلال الأشهر الأخيرة أحد أبرز الفاعلين في المشهد العام بالمحافظة. حيث يلاحظ سكان درعا أن المسؤول عن هذه الهيئة يرافق محافظ درعا في معظم زياراته الرسمية، ويشارك بشكل دوري في الأنشطة الحكومية والفعاليات العامة، ما يثير تساؤلات حول حدود دور الأمانة العامة، وطبيعة تدخلها في العمل المدني والسياسي.

وبدأ دور الشؤون السياسية في درعا بالظهور عقب سقوط النظام مباشرة، وقبل صدور القرار الرسمي بتأسيس «الأمانة العامة». حيث اتخذت الشؤون السياسية من المبنى السابق لحزب البعث في مدينة درعا مقراً دائماً لها. وهو المبنى ذاته الذي كان يشكّل طموحاً لالاف الطلاب وأهاليهم بأن يتحول إلى مقر لفرع جامعة دمشق في درعا، خاصة في ظل المعاناة المزمنة من ضيق المباني الجامعية وعدم قدرتها على استيعاب الطلبة في المحافظة.

لكن بدلاً من تحقيق هذا المطلب الأكاديمي، تحوّل المبنى إلى مركز حيوي لنشاط «الشؤون السياسية»، التي بدأت تشرف بشكل مباشر على تنظيم الأنشطة السياسية، الثقافية، والمدنية في المحافظة. وأكدت عدة مصادر محلية أن أي ندوة عامة أو فعالية مجتمعية، بما فيها أنشطة منظمات المجتمع المدني، لا يمكن إقامتها دون الحصول على موافقة مسبقة من الشؤون السياسية، ما أثار جدلاً واسعاً بين الناشطين والمهتمين بالشأن العام.

وتأسست «الأمانة العامة للشؤون السياسية» بقرار صادر عن وزير الخارجية في سلطة دمشق أسعد الشيباني في آذار ٢٠٢٥، في خطوة قالت الوزارة إنها تهدف إلى «تنظيم الحياة السياسية». ومن بين المهام التي نص عليها القرار، إدارة أصول حزب البعث وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية التي تم حلها، والإشراف على تنظيم الفعاليات السياسية المختلفة.

غير أن هذا التأسيس لم يمر دون انتقادات، فقد أثار القرار موجة من الجدل القانوني، خاصة من قبل خبراء القانون ومراقبي الشأن السياسي السوري. واعتبر كثيرون أن منح وزارة الخارجية سلطة إدارة الشؤون السياسية الداخلية، بما في ذلك التصرف بأصول الأحزاب السابقة، يشكّل تدخلاً مباشراً من السلطة التنفيذية في العمل المدني، وخرقاً لمبدأ فصل السلطات، وللإعلان الدستوري الذي صدر عن رئاسة الجمهورية عقب التغيير السياسي، والذي نص صراحة على ضمان استقلالية النشاط المدني والسياسي في البلاد.

موقف قانوني مثير للجدل

المحامي السوري المعروف، عارف الشعال، كان من أوائل من علقوا على القرار عند صدوره، حيث كتب:

«أن يقوم وزير الخارجية بإنشاء هيكل سياسي يخضعه لوزارته، ويستخدم الأموال المصادرة لأحزاب الجبهة التي باتت من أملاك الدولة، فهذا يخالف المصلحة العامة التي تقتضي أن يتبع هذا الهيكل لجهة داخلية عليا كرئاسة الجمهورية، لا علاقة لوزارة الخارجية بها، مع الاحترام لكافة المسوغات التي ذكرها بعد كلمة (بناء) الواردة بمطلع القرار!!!».

ورأى الشعال أن الخطوة تعكس تضارباً في الصلاحيات وغياباً للمسؤولية المؤسسية في التعامل مع الملفات السياسية الحساسة، وأن تأسيس «الأمانة العامة» بصيغتها الحالية قد يقود إلى احتكار العمل العام باسم تنظيمه.

حتى اللحظة، لم تصدر أي تصريحات رسمية من مسؤول الشؤون السياسية في درعا توضح دور «الأمانة العامة»، أو آلية عملها، أو طبيعة التنسيق بينها وبين بقية الجهات الرسمية في المحافظة. وفي المقابل، صدرت بعض التصريحات من محافظات سورية أخرى، تؤكد أن الأمانة العامة لا تهدف إلى فرض الوصاية، بل تسعى لتنظيم الفعاليات السياسية والمجتمعية وتوفير بيئة آمنة للنقاش العام.

لكن على أرض الواقع، يرى العديد من الناشطين والمراقبين أن الممارسات الجارية في درعا تثير المخاوف من عودة أسلوب السيطرة الحزبية الذي طبع الحياة العامة في سوريا لعقود طويلة تحت حكم حزب البعث. فبينما تؤكد السلطة أن «الشؤون السياسية» تمثل مظلة تنظيمية للعمل العام، يرى المنتقدون أن هذه المظلة تتحوّل تدريجياً إلى مظلة رقابية، تكبح حرية التعبير وتقيّد استقلالية المجتمع المدني، تماماً كما كان الحال في العقود السابقة.

يبقى السؤال معلقاً في أذهان السوريين في درعا: هل جاءت «الأمانة العامة للشؤون السياسية» لتنظيم الحياة السياسية فعلاً، أم أنها تمثل عودة جديدة لروح الوصاية الحزبية، وإن بأدوات حديثة؟ الإجابة لن تكون سهلة، لكنها ستتضح مع مرور الوقت، ووفق قدرة المجتمع المحلي على الحفاظ على استقلاليته، ومواجهة أي محاولات للهيمنة على الفضاء العام.

«سكايب» يغلق أبوابه رسمياً.. سوريون يرثون صديق الثورة

في أوائل عام ٢٠٢٥، أعلنت شركة مايكروسوفت إنهاء دعمها النهائي لتطبيق "سكايب" بعد أكثر من عقدين من الخدمة. ومع هذه النهاية الرسمية، أسدل الستار على واحد من أبرز التطبيقات التي لعبت دورًا استثنائيًا في بدايات الثورة السورية عام ٢٠١١، حتى لُقّب حينها بـ"صديق الثورة".

من الريادة إلى النسيان

في أوائل الألفينات، شكّل «سكايب» (Skype) تحولاً ثورياً في عالم التواصل الرقمي، وأتاح لملايين المستخدمين حول العالم إجراء مكالمات صوتية ومرئية مجانية عبر الإنترنت. لكن مع تطور التقنية وظهور تطبيقات أكثر مرونة وحداثة مثل «زووم» (Zoom)، و«ميت» (Google Meet)، و«فيس تايم» (FaceTime)، تراجع دور «سكايب» تدريجياً وتقلصت حصته في مشهد تطبيقات الاتصال.

التحول في أولويات المستخدمين، وارتفاع جودة الكاميرات، وتبني حلول مرنة وسريعة؛ كل ذلك ساهم في تراجع استخدام «سكايب»، خاصة مع صعود «زووم» خلال جائحة كورونا (COVID-19).

الانتقال إلى «تيمز» (Microsoft Teams)

«مايكروسوفت» لم تُنه المشهد دون بديل. فقررت نقل مستخدمي «سكايب» إلى منصتها الأحدث «تيمز» (Teams)، وهي أداة تواصل وفرق عمل تعتمد عليها الشركة بشكل أساسي في بيئات العمل والتعليم. وتقول «مايكروسوفت» إن هذا القرار يهدف إلى «تسريع وتيرة الابتكار» من خلال التركيز على منصة واحدة قوية بدلاً من توزيع الجهود.

المستخدمون لن يخسروا بياناتهم، إذ أكدت الشركة أن سجلات المحادثات (Chat History) سيتم نقلها تلقائياً إلى «تيمز»، مع إمكانية تصدير البيانات لمن يرغب.

إيقاف تدريجي للخدمة

بحسب «مايكروسوفت»، توقفت الاشتراكات المدفوعة (Subscriptions) بتاريخ ٣ أبريل (نيسان)، بينما استمر استخدام الرصيد المتبقي (Skype Credit) حتى نفس التاريخ. بعد ذلك، لم تعد المكالمات ممكنة إلا عبر بوابة الويب (Web Portal) أو من خلال «تيمز».

«سكايب» لم يكن مجرد تطبيق، بل كان علامة فارقة في الذاكرة الرقمية العالمية، رافقنا في مقابلات العمل عن بُعد، ومكالمات الأحبة في الغربة، واجتماعات الشركات الدولية. وإغلاقه اليوم لا يمثل نهاية خدمة فحسب، بل نهاية حقبة كاملة في تاريخ الاتصال الرقمي، تعكس واقع التقنية المتسارع الذي لا يرحم التباطؤ أو الجمود. ورغم أن اسم «سكايب» قد يختفي من الشاشات، فإن إرثه باقٍ في كل مكالمة فيديو نجريها اليوم عبر منصات حديثة مثل «تيمز» (Teams)، ونظل نذكره كتطبيق غيّر شكل التواصل العالمي إلى الأبد.

سكايب صديق الثورة السورية

في زمن كانت فيه الرقابة الأمنية على الاتصالات مشددة، والإعلام المستقل محاصر، كان "سكايب" بمثابة نافذة تتنفّس من خلالها النشطاء السوريون صوتهم إلى الخارج. مكّنهم من التنسيق، تبادل المعلومات، وبث مقاطع الفيديو والصور من قلب التظاهرات في درعا، حمص، حماة، وريف دمشق إلى وسائل الإعلام العالمية.

في تلك الأيام، لم تكن تطبيقات التراسل المشفر أو البث المباشر واسعة الانتشار، وكان "سكايب" الأداة التقنية الأكثر أمانًا نسبيًا والمتاحة لغالبية السوريين. عبره أُجريت أولى المقابلات بين النشطاء الميدانيين والقنوات الدولية. كثيرون سجلوا مقاطع فيديو يروون فيها ما يحدث على الأرض، ثم أرسلوها عبر "سكايب" لصحفيين ومؤسسات حقوقية خارج البلاد.

كان "سكايب" أكثر من مجرد تطبيق تواصل؛ كان شريكًا صامتًا في توثيق الحقيقة وكسر الحصار الإعلامي. وتحوّل مع الوقت إلى أداة ثقة بين الصحفيين والنشطاء، وعرف بأنه وسيلة تواصل الثوار مع العالم، لذلك لم يكن غريبًا أن يطلق عليه النشطاء لقب "صديق الثورة".

لكن مع التطور التكنولوجي وظهور تطبيقات جديدة أكثر أمانًا وسرعة، تراجع استخدام "سكايب"، حتى بات اليوم من الذكريات.

وبرحيله، يستحضر السوريون لحظة تاريخية فارقة، حين كان مجرد اتصال فيديو كفيلًا بإيصال صوت معاناة شعب بأكمله.

رحل "سكايب"، لكن صداه ما زال في الذاكرة السورية، محفورًا في ذاكرة ثورة لم تنتهِ، وفي قلوب من استخدموه كجسر للحرية.

هل تختلف علامات السكتة الدماغية لدى النساء

لكل دقيقة أهميتها عند الإصابة بالسكتة الدماغية؛ نظرا إلى أنه لم يعد يتم إمداد المخ بما يكفي من الأكسجين، ما ينذر بحدوث أضرار جسيمة، وفق ما قالته مؤسسة الدماغ الألمانية.

وأوضحت المؤسسة أنه يمكن الاستدلال على الإصابة بالسكتة الدماغية من خلال ملاحظة العلامات التالية:

الوجه: تتدلى إحدى زوايا الفم أو يبدو الوجه غير متماثل عند الابتسام.

الأذرع: لا يتمكن الشخص المصاب من مد ذراعيه إلى الأمام وتوجيه راحتي اليدين إلى الأعلى.

الكلام: يتكلم الشخص المصاب بشكل "غير واضح" أو لم يعد قادرا على التعبير عن نفسه على الإطلاق.

الصداع الشديد واضطرابات التوازن والمشي.

وأشارت الجمعية إلى أن النساء قد تظهر لديهن أعراض أخرى مثل الغثيان والدوار والتشوش والارتباك وفقدان الوعي، بالإضافة إلى العرضين التاليين:

اضطراب في الانتباه: يتمثل في التوقف عن إدراك المعلومات الحسية على جانب واحد من الجسم، على الرغم من أن الأعين والحواس الأخرى تعمل جيدا.

انحراف النظر: يحدث عندما ينحرف النظر عن المحور البصري الطبيعي.

وبشكل عام، ينبغي استدعاء الإسعاف فور الاشتباه في الإصابة بسكتة دماغية للخضوع للرعاية الطبية اللازمة في الوقت المناسب.

وقالت مؤسسة "مايو كلينيك" إن السكتة الدماغية الإقفارية تحدث عندما تنقطع أو تقل إمدادات الدم عن جزء من الدماغ. ويمنع ذلك أنسجة الدماغ من الحصول على الأكسجين والعناصر المغذية. وتبدأ خلايا الدماغ بالموت خلال دقائق.

وأشارت المؤسسة إلى أن هناك نوعا آخر من السكتات الدماغية هو السكتة الدماغية النزفية. وتحدث عند وجود تسريب أو تمزق في أحد الأوعية الدموية في الدماغ، ما يسبب نزفًا في الدماغ. ويؤدي الدم إلى زيادة الضغط على خلايا الدماغ وإتلافها.

والسكتة الدماغية حالة طبية طارئة. ومن الضروري الحصول على العلاج الطبي على الفور. إذ يمكن أن يؤدي الحصول على المساعدة الطبية الطارئة بسرعة إلى تقليل تلف الدماغ ومضاعفات السكتة الدماغية الأخرى.

وبعد عدد الأميركيين الذين يموتون بالسكتة الدماغية الآن أقل مما كان في الماضي، وفق ما أوردته المؤسسة. ويمكن للعلاجات الفعالة أن تساعد أيضًا على الوقاية من الإعاقة الناتجة عن السكتة الدماغية.

ويوجد سببان أساسيان للسكتة الدماغية. تحدث السكتة الدماغية الإقفارية بسبب انسداد أحد الشرايين في الدماغ. بينما تحدث السكتة الدماغية النزفية بسبب وجود تسرب أو تمزق بأحد الأوعية الدموية في الدماغ. وقد يحدث لدى بعض المرضى انقطاع مؤقت لتدفق الدم إلى الدماغ، وهو ما يُعرف باسم النوبة الإقفارية العابرة. ولا تسبب هذه النوبة أيّ أعراض دائمة.

والسكتة الدماغية الإقفارية هي أكثر أنواع السكتات الدماغية شيوعًا. وتحدث عند تضيُّق الأوعية الدموية في الدماغ أو انسدادها. ويؤدي ذلك إلى انخفاض تدفق الدم، المعروف باسم الإقفار. ويمكن أن يحدث انسداد الأوعية الدموية أو تضيُّقها بسبب تراكم الترسّبات الدهنية في الأوعية الدموية. أو قد يحدث بسبب جلطات الدم أو غير ذلك من الحطام الذي ينتقل عبر مجرى الدم من القلب غالبًا. وتحدث السكتة الدماغية الإقفارية عندما تستقر الترسّبات الدهنية أو جلطات الدم أو غير ذلك من الحطام في الأوعية الدموية في الدماغ.

خبير تغذية نجوم يكشف: هذا التوقيت هو الأسوأ لشرب الماء

يلعب ترطيب الجسم الجيد (شرب الماء) دوراً حيوياً في تحسين الأداء البدني، والتركيز الذهني، وتعزيز الطاقة والتعافي، سواء كنتَ لاعب رياضة محترفاً أو تمارس الرياضة كهواية.

وفقاً لمات جونز، اختصاصي التغذية الرياضية الذي يعمل مع فريق بوسطن سيلتكس الأميركي لكرة السلة الحائز على بطولة الـ«إن بي آي» لعام ٢٠٢٤، فإن سرّ أداء النجوم يكمن في اتباع روتين دقيق للترطيب، خاصة فيما يتعلق بتوقيت الشرب.

يعطي الاختصاصي جونز ٥ نصائح أساسية لضمان الحصول على الكمية الكافية من الماء والإلكتروليتات لتحسين التركيز والطاقة طوال اليوم، من بينها التوقيت المثالي لشرب الماء، وفق تقرير لموقع «بيزنس إنسايدر».

أولاً: اختبر مستوى ترطيب جسمك بثلاثة معايير

العطش عند الاستيقاظ: يفقد الجسم سوائل أثناء النوم، فيعدّ الاستيقاظ وأنت تشعر بالعطش إشارة قوية على وجوب شرب الماء فوراً.

تغيّر الوزن اليومي: انخفاض الوزن بنسبة ١ في المائة أو أكثر بين عشية وضحاها يدل على نقص السوائل.

لون البول: يجب أن يكون لون لبول مصفرّاً فاتحاً؛ أمّا البول الداكن فيشير إلى جفاف الجسم.

ثانياً: كمية الماء اليومية

يرى جونز أنّ المعيار الذهبي هو شرب ١ إلى ١٫٥ ملليلتر من الماء مقابل كل سعرة حرارية تحرقها. فمثلاً، من يحرق ألفي سعرة حرارية في اليوم يحتاج شرب نحو ٢ لتر (ثماني أكواب) من الماء. وتزداد هذه الكمية مع ارتفاع مستوى النشاط أو وزن الجسم.

ثالثاً: شرب الماء قبل الساعة الرابعة بعد الظهر

ينصح الخبير جونز بتناول ٨٠ في المائة من حاجتك اليومية من السوائل قبل الرابعة مساءً، حتى يتسنّى لجسمك معالجة السوائل وتقليل الاستيقاظ الليلي لقضاء الحاجة.

رابعاً: الاعتماد على المشروبات والأطعمة الغنية بالماء

الماء الصافي هو الخيار الأول، لكن القهوة الصباحية والشاي يساهمان أيضاً في الترطيب بصرف النظر عن تأثير الكافيين المدرّ للبول. بالإضافة إلى ذلك، تزود الفواكه والخضراوات مثل البطيخ، والرمان، والموز، والأفوكادو، وماء جوز الهند الجسم بالإلكتروليتات، لا سيما البوتاسيوم الذي يساعد على موازنة آثار الصوديوم الزائد.

خامساً: ابدأ الشرب قبل الشعور بالعطش

عند ممارسة التمارين المكثفة، لا يعد الشعور بالعطش مؤشراً جيداً؛ فحينها يكون الجسم قد فقد الكثير من السوائل. لذا من الأفضل تخصيص فترات زمنية منتظمة لشرب الماء، واليده بالترطيب فور الاستيقاظ للحفاظ على الأداء البدني والذهني على مدار اليوم.

باتباع هذه الاستراتيجيات البسيطة، يمكن للجميع - من الرياضيين المحترفين إلى أفراد المجتمع اليومي - تحسين مستويات الطاقة والتركيز والرفاهية العامة عبر إدارة أفضل لموعد وكمية شرب الماء.

«بلدوزر كرة اليد السورية»... الكابتن فراس أحمد يختتم مسيرته الرياضية

أعلن الكابتن فراس أحمد، نجم كرة اليد السورية، عن ختام مسيرته الرياضية التي امتدت لـ ٣١ عاماً، حيث بدأها في عام ١٩٩٤، لتكون حافلة بالإنجازات والبطولات المحلية والدولية. اختار الكابتن أحمد أن يكون العراق محطته الأخيرة في مسيرته الاحترافية، حيث قضى هناك ١٢ عام متنقلاً بين ٨ أندية، بدأها مع نادي نفط الجنوب في البصرة عام ٢٠٠٧، حيث لعب معه ٣ مواسم، بما في ذلك المشاركة في البطولة الآسيوية للأندية في لبنان والسعودية. ثم انتقل إلى نادي الكرخ، حيث لعب معه موسمين (٢٠١٣/٢٠١٤). بعد ذلك، تابع مشواره الاحترافي في أندية كربلاء، ديالى، الحشد، الفتوة، التعاون، الناصرية، وأنهى مسيرته في العراق مع نادي ذي قار في موسم ٢٠٢٥.

وتعد مسيرة الكابتن فراس أحمد الاحترافية حافلة بالعطاء، حيث كانت البداية في الأندية اللبنانية في عام ٢٠٠١ مع نادي المشعل اللبناني، ثم انتقل بين عدة أندية لبنانية أخرى مثل مار الياس، الصداقة، السد. بعد ذلك، توجه إلى الأردن ولعب في أندية السلط، العربي، الحسين، ثم انتقل إلى الإمارات ولعب مع نادي الوصل، وتابع مشواره في عمان مع نادي التعاون.

أما في سوريا، كانت بداية مشواره مع نادي الجيش في عام ١٩٩٨، حيث أمضى ٩ سنوات، ثم عاد إلى نادي الشباب في عام ٢٠٠٧، ليحقق العديد من الإنجازات. فاز مع هذه الأندية بلقب بطولة الدوري ١٥ مرة، موزعة مع نادي الجيش ٩ مرة، ومع نادي الشباب ٢، ومع نادي الاتحاد ٢، ومع نادي الطليعة ٢.

وكانت المحطة الأبرز في مسيرته الاحترافية عند انتقاله إلى نادي الجيش، حيث تفرغ للعبة في ظل وجود الإمكانيات التي ساعدته على تطور مستواه بشكل كبير، واستمر مع هذا النادي لمدة ٩ عام، حيث كان يسيطر على بطولات الدوري السوري ومسابقات كأس الجمهورية، نظراً لأن النادي كان يستقطب أبرز لاعبي سوريا في صفوفه. كما كانت المحطة الأبرز الثانية عودته إلى ناديه الأم «الشباب» مع عدد من رفاقه من لاعبي النادي، حيث تم جمع شملهم تحت قيادة إدارة قوية من نخبة أبناء النادي، بقيادة المهندس فيصل الطريف، وتولي كادر تدريبي كفؤ بقيادة الكابتن القدير أيمن سفان ومساعده المجتهد عبد الرزاق الدرويش، وفي ظل دعم مادي ومعنوي ومساندة جماهيرية كبيرة من عشاق كرة اليد في الرقة، نجح النادي لأول مره في كسر احتكار نادي الجيش المستمر لبطولة الدوري لمدة ١١ عاماً متتالية، وحقق الفوز ببطولة الدوري مرتين، وفاز بكأس الجمهورية مرتين، وببطولة الترتيب العام، كما شارك في البطولة الآسيوية التي جرت في الأردن في عام ٢٠٠٩، مسجلًا مشاركة متميزة على صعيد كرة اليد السورية، صنفها اتحاد اللعبة بأنها أفضل مشاركة آسيوية للأندية السورية.

أما عن مسيرته مع المنتخبات الوطنية، فقد مثل منتخب الشباب عندما كان في نادي الجيش، كما انضم إلى منتخب الرجال في عام ٢٠٠٣، حيث تم دعوته لأول مره، وحقق مع هذا المنتخب الفوز ببطولة غرب آسيا التي أقيمت في دولة الكويت. كذلك كان من أفراد المنتخب العسكري الذي مثل فريق الجيش وحصل على بطولة العالم العسكرية التي جرت في دمشق.

ورغم غياب الكابتن فراس أحمد عن ميدان كرة اليد، إلا أنه سيبقى في خدمة رياضة كرة اليد السورية، حيث سيواصل تقديم خبرته الطويلة كلاعب، سواء في المجال التدريبي أو الإداري.

صالة الحمدانية لكرة السلة في حلب... صرح رياضي كبير طواه الدمار والإهمال

حلب/ خالد الحسين

تعد صالة الحمدانية لكرة السلة واحدة من أبرز المنشآت الرياضية في سوريا، وخصوصاً في مدينة حلب التي لطالما عرف أهلها بولعهم الكبير بلعبة كرة السلة. تقع الصالة في حي الحمدانية، وتبلغ سعتها الجماهيرية نحو ٦٠٠٠ متفرج. وقد بدأ العمل على بنائها في عام ٢٠٠٤، وتم الانتهاء منها وافتتاحها أمام الجماهير عام ٢٠٢١، حيث شهدت خلال السنوات الأخيرة عشرات المباريات والبطولات المهمة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.

الصالة التي كانت مقراً أساسياً لأندية الاتحاد والجلاء والحرية الحلبية، تحولت اليوم إلى أطلال، بعدما تعرضت خلال سنوات الحرب لأضرار جسيمة نتيجة القصف والاشتباكات التي طالت أجزاء واسعة من المدينة. فقد تهدم سقف الصالة بالكامل، وتعرضت أرضيتها الخشبية للتلف وفقدت صلاحيتها، بينما تآكلت المدرجات بفعل الإهمال وغياب أعمال الصيانة المستمرة.

ولم تكن الصالة مجرد منشأة رياضية، بل مثلت رمزاً اجتماعياً وثقافياً لعشاق الرياضة في المدينة. وفي هذا السياق، قال المدرب المخضرم عبد السلام ضميرية في تصريح للسوري: «صالة الحمدانية كانت بيت كرة السلة الحلبي، وكانت تستضيف مباريات لا تُنسى، سواء بين أندية الاتحاد والحرية، أو حتى في إطار الدوري السوري لكرة السلة. كما كانت تحتضن العديد من مباريات المنتخب الوطني، حيث شهدت على مدار عقود طويلة استحقاقات رياضية لا يمكن نسيانها. واليوم، غيابها أدى إلى تراجع مستوى فرق حلب، لعدم توفر مكان تدريبي يليق بها».

من جانبها، قالت اللاعبة السابقة رنا كركور: «كنا نحلم باللعب على أرض صالة الحمدانية، كانت تمنحنا الحافز والشعور بالانتماء. ومن المؤلم أن نراها اليوم بهذا الشكل المحزن، دون أي تحرك فعلي من الحكومة لإعادة ترميمها وإعادتها إلى ما كانت عليه سابقاً».

ورغم تصريحات متكررة من وزارة الرياضة واللجنة التنفيذية للاتحاد الرياضي في حلب بشأن نية ترميم الصالة، إلا أنه لم يسجل حتى الآن أي تقدم ملموس. مصدر من اللجنة التنفيذية، فضل عدم الكشف عن اسمه، قال لمراسل السوري: «هناك تقصير حقيقي. لا توجد مخصصات مالية كافية، والمشاريع الرياضية المعتمدة تذهب في الغالب لمنشآت أخرى أقل أهمية من صالة الحمدانية».

وفي الوقت ذاته، يطالب جمهور الرياضة في حلب بإدراج مشروع ترميم صالة الحمدانية ضمن أولويات الحكومة، وتخصيص موازنة عاجلة لإعادة تأهيلها. وأكد الناشط الرياضي يوسف زيتوني أن «إحياء الصالة ليس ترفاً كما يظن البعض، بل هو ضرورة حقيقية لإعادة الحياة الرياضية إلى المدينة، خاصة وأنها كانت تحتضن تدريبات ومباريات فرق كبيرة، وتعد مصدر فخر لأهالي حلب».

وفي ظل ما تمثله صالة الحمدانية من قيمة تاريخية ورياضية، فإن تركها على هذا الحال يشكل خسارة مزدوجة: للبنية التحتية الرياضية، ولأجيال من الرياضيين الحالمين بمكان يليق بطموحاتهم ويحتضن مواهبهم في بيئة مناسبة.

لاعبات الرقة يتألقن في بطولة سوريا للقوى البدنية ويحطمن أرقاماً قياسية

حققت لاعبات الرقة إنجازاً رياضياً لافتاً بحصولهن على المركز الأول في بطولة سوريا للقوى البدنية للسيدات، التي أقيمت في العاصمة دمشق على مدار يومي الخميس والجمعة الماضيين، بمشاركة نخبة من اللاعبات من مختلف المدن السورية.

وتمكنت اللاعبات من إحراز المراكز الأولى في جميع الفئات الوزنية، حيث سجّلت اللاعبة ميرغان حجي رقماً قياسياً عالمياً في فئة ٦٣ كيلوغرام، وهو إنجاز غير مسبوق على مستوى سوريا.

نسمة النهار – المركز الأول في فئة ٤٣ كيلوغرام

وشملت قائمة الفائزات كلاً من:

مرح عز الدين – فئة ٤٧ كيلوغرام

بيسان العايش – فئة ٥٢ كيلوغرام

فايزة الحميد – فئة ٥٧ كيلوغرام

فوزية دركزلي – فئة ٦٩ كيلوغرام

غفران حجي – فئة ٧٦ كيلوغرام

شيماء الصالح – فئة ٨٤ كيلوغرام

ويعد هذا الإنجاز الجماعي دليلاً على تنامي القدرات الرياضية النسوية في إقليم شمال وشرق سوريا، كما يعكس الدعم المستمر الذي يقدمه الاتحاد الرياضي في الإقليم للمواهب الشابة، وسعيه لتطوير الواقع الرياضي في المنطقة.

سياسي سوري: زيارة الشرع إلى باريس اختبار فرنسي لنوايا السلطة

حاوره/ مجد محمد

أكّد باسل العلي، عضو حركة التجديد الديمقراطي، أن زيارة رئيس سلطة دمشق أحمد الشرع إلى باريس لا تُعد حدثاً اعتيادياً، بل تمثل لحظة سياسية مفصلية تسلط الضوء مجدداً على تعقيد المسألة السورية، ودور الإدارة الذاتية الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية في مستقبل البلاد. وأشار إلى أن فرنسا تنظر بجدية إلى هذه الزيارة كبوابة نحو إعادة بناء العقد الاجتماعي السوري، واستكشاف احتمالات الحل السياسي عبر بوابة التعددية واللامركزية.

ومنذ اندلاع الثورة السورية، احتفظت فرنسا بموقف خاص في المشهد الدولي، رافضة إعادة تطبيع شامل مع دمشق دون تغييرات جوهرية في بنية السلطة وطبيعة النظام، غير أن تحولات السنة الأخيرة ولا سيما سقوط النظام السابق، وتصاعد المخاوف الأوروبية من موجات الهجرة، وعودة التهديدات الإرهابية وتراجع الدور الأميركي، قد دفعت باريس لإعادة التفكير وعلى قاعدة إعادة بناء العقد الاجتماعي السوري من بوابة الاعتراف بالتعددية المجتمعية ومؤسسة اللامركزية. وتكتسب هذه الزيارة أهمية خاصة كونها الأولى لرئيس سوري جديد، بما تمثله من قطيعة - ولو جزئية - مع رمزية الحقبة البعثية. كما تتيح الزيارة لفرنسا فرصة اختبار واقعية النظام الجديد، واستعداد دمشق لفتح صفحة سياسية جديدة تقوم على مقاربة تشاركية تضم كافة المكونات السورية، وفي مقدمتها الكرد والإدارة الذاتية.

فرنسا كما نعلم جميعاً تعتبر داعمة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، ماذا بعد الزيارة بهذا الخصوص؟

فرنسا تلعب دوراً مركزياً في دعم منطقة شمال وشرق سوريا، سواء عبر المشاركة العسكرية ضمن التحالف الدولي لمحاربة داعش إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية، أو من خلال استقبال وفود الإدارة الذاتية في باريس، فضلاً عن دفاعها

المستمر عن مشروع اللامركزية كإطار واقعي وضروري للحل السياسي في سوريا. الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ووفقاً للتسريبات الدبلوماسية، يعتبر أن ملف شمال وشرق سوريا يشكل مفتاح الحل السوري، ويرى في الإدارة الذاتية نموذجاً ناجحاً نسبياً فيما يتعلق بإدارة التنوع، ومحاربة التطرف، وحماية حقوق المرأة والأقليات.

وهذا ما انعكس بوضوح في مخرجات لقاء ماكرون - الشرع، حيث طُرحت بقوة مجموعة من المبادئ كشرط لأي مسار تطبيع جدي مع دمشق، ومنها: الاعتراف بالحقوق القومية والثقافية للكرد، ضمان تمثيل الإدارة الذاتية في دورها، ولكن ليس على قاعدة القبول بعودة الوضع إلى ما قبل ٢٠١١م، بل بفرض رؤى جديدة للحل.

وبهذا الخصوص أجرت صحيفة السوري حواراً مطولاً مع السياسي السوري باسل العلي، عضو حركة التجديد الديمقراطي وفيما يلي نص الحوار:

زيارة الشرع إلى فرنسا.. بالخط العريض ماذا تعني؟

جاءت زيارة الشرع إلى فرنسا في ظل محاولات فرنسية - أوروبية لإحياء مسار تفاوضي جديد في سوريا، خارج الاصطفافات الإقليمية التقليدية، العملية السياسية والدستورية، وإرساء نموذج لا مركزي دائم في سوريا.

في ضوء هذا اللقاء، هل من الممكن مستقبلاً تجاهل دور الإدارة الذاتية في المنطقة؟

الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، والممثلة عسكرياً بقوات سوريا الديمقراطية، هي اليوم من أكثر الفاعلين تأثيراً في الواقع السوري الجديد. هي ليست مجرد فصيل عسكري، بل سلطة مدنية وسياسية قائمة تفرض أمراً واقعاً يمتد على أكثر من ثلث مساحة البلاد. تجاهل هذه الحقيقة، كما تدرك باريس، يعني ترسيخ فشل أي مشروع سياسي جامع، كما أن تهميش الإدارة الذاتية قد يؤدي إلى انفجار اجتماعي وأمني جديد، خاصة في منطقة متعددة الإثنيات.

لكن، في المقابل، فإن سلطة دمشق لا تزال متحفّظة تجاه الاعتراف السياسي الرسمي بالإدارة الذاتية، رغم وجود بعض التفاهمات العسكرية غير المعلنة. ولهذا، جاء لقاء ماكرون - الشرع كاختبار للنوايا، وفرصة لطرح معادلة جديدة: الاعتراف التدريجي بالإدارة الذاتية، مقابل دور سياسي أكثر مرونة ضمن العملية السياسية، وتطمينات بشأن وحدة البلاد. التأكيد على أن «سوريا المستقبل يجب أن تكون دولة لكل أبنائها» كان من أبرز الركائز التي طرحتها فرنسا.

فرنسا تهتم بشكل أساسي بالأقليات في سوريا، هل هي على مبدأ واحد لجميع المكونات برأيك؟

فرنسا تولي اهتماماً خاصاً بحماية المكونات السورية من العلويين والدروز والكرد والسريان، وغيرهم. هي تؤيد إدماج هذه المكونات في أي هيكل سياسي لا مركزي يحترم خصوصياتهم. حتى العرب السنة من سكان الجزيرة، يشعرون بالتهميش السياسي منذ عقود، وترى فرنسا أن إشراكهم في صيغة لا مركزية للحكم سيكون عنصراً حاسماً للاستقرار.

كما تنظر باريس إلى الدروز والعلويين والإسماعيليين كمكونات عانت من اغتراب سياسي وثقافي، وتؤمن بضرورة إدماجهم ضمن هوية وطنية غير إقصائية. وفي هذا السياق، فإن اللامركزية السياسية - وربما صيغة من الفيدرالية الإدارية الموسعة - تُطرح كحل جامع يضمن وحدة الدولة دون العودة إلى نموذج الهيمنة المركزية، الذي قاد البلاد إلى الكارثة.

برأيك، هل سيتعامل الشرع بمرونة اتجاه المطالب الفرنسية؟

إذا ما أبدى الشرع مرونة حيال القضية الكردية واللامركزية، فقد يحظى بدعم فرنسي مشروط في المحافل الدولية، وربما بدعم جزئي في ملف إعادة الإعمار. أما إذا أصر على مركزية الدولة، وإنكار قسد كممثل سياسي، فستبقى فرنسا على قنواتها المفتوحة مع الإدارة الذاتية، وربما تعمل لاحقاً على تعويم مشروعها سياسياً، خاصة في حال انسحاب القوات الأميركية من المنطقة.

وفي المقابل، ستكون الإدارة الذاتية مطالبة بتقديم رؤية سياسية وطنية شاملة لسوريا، لا تقتصر على المناطق التي تديرها حالياً فقط، بل تشمل كافة المناطق، لإقناع باريس والعواصم الأوروبية بأنها طرف وطني جامع.

في زيارة الشرع لفرنسا، كلمة أخيرة تحب أن تضيفها، المجال مفتوح أمامك..

في هذا المشهد السوري المتأزم، أعتقد أن زيارة الشرع إلى فرنسا تمثل أكثر من مجرد زيارة رسمية، إنها مواجهة دبلوماسية بين مشروعين لسوريا: مشروع مركزي قائم على استنزاف البلاد لعقود أخرى، ومشروع آخر تعددي لا مركزي يسعى لولادة سوريا جديدة، قوية بجميع مكوناتها، بما في ذلك شمال وشرق سوريا.

موقف الرئيس ماكرون الحاسم في دعم قضايا المنطقة بكل مكوناتها سيضع الكرة في ملعب دمشق، فإما أن تنفتح على عقد اجتماعي جديد، أو تتمسك بماضٍ لم تعد استعادته ممكنة. هذه الزيارة تشكل منعطفاً حاسماً في المشهد السوري، وقد تكون بداية انتقال تدريجي نحو نظام تعددي لا مركزي، إذا ما أُحسن استثمار اللحظة السياسية الراهنة. قسد اليوم تملك فرصة نادرة لترسيخ حضورها السياسي والدستوري، بينما تملك فرنسا القدرة على فرض معادلة سياسية جديدة تحفظ حقوق المكونات السورية، وتؤسس لسلام عادل ومستدام.

دار المرأة في عين عيسى... ثقافة الوعي بالحقوق والواجبات سبيل لبناء مجتمع سليم

تؤكد عضوات دار المرأة في بلدة عين عيسى بريف الرقة الشمالي، أن نشر ثقافة الوعي بالحقوق والواجبات بين الجنسين هو السبيل الأمثل لبناء مجتمع سليم، وتحقيق بيئة أسرية متوازنة قائمة على التفاهم والاحترام المتبادل. وتعمل الدار منذ تأسيسها على تعزيز دور المرأة وتمكينها اجتماعياً وقانونياً، من خلال التوعية والتثقيف، والتصدي لمظاهر العنف والتمييز المستندة إلى تراكمات العادات والتقاليد والأعراف.

وتصر عضوات الدار على الاستمرار في العمل التوعوي من خلال تنظيم جلسات حوارية ودورات تثقيفية تستهدف النساء من مختلف الفئات العمرية، بهدف تعزيز الثقة بالنفس، ورفع مستوى الوعي المجتمعي تجاه قضايا المرأة، بما يحقق فهماً متوازناً لحقوق وواجبات الطرفين داخل الأسرة، ويساهم في حل الخلافات الزوجية بالطرق السلمية، بعيداً عن العنف أو الانفصال التام.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، تتبنى دار المرأة في عين عيسى نهج التصالح والتوعية في معالجة القضايا الواردة إليها، ما أكسبها احتراماً متزايداً من قبل المجتمع المحلي، وساهم في زيادة إقبال الأسر على مراجعتها للتوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف وتحقق العدالة المجتمعية بين الزوجين.

وفي هذا السياق، أوضحت الإدارية في دار المرأة عفاف العيسى، أن الهدف الأساسي هو خلق «ثورة فكرية» قائمة على التوعية المجتمعية من أجل علاج جملة من الأفكار والممارسات السلبية المترسخة في المجتمع. وقالت: «خلال العام الحالي تمكنا من حل أغلب الحالات التي وصلت إلينا، وكان اللافت أن معظمها تعود لأسباب معيشية صعبة تؤثر بشكل مباشر على العلاقات الزوجية. نحن نلجأ إلى مبدأ التصالح وتوضيح الحقوق والواجبات للطرفين، مما يسهل عملية التفاهم ويؤدي إلى حلول واقعية وعادلة».

وأضافت، «لقد اكتسبنا ثقة المجتمع المحلي نتيجة حل العديد من المشكلات العالقة بين الأزواج، وهذا النجاح يعود إلى حيادينا في التعامل، فنحن لا ننحاز إلى طرف ضد الآخر، بل نستمع للطرفين، ونسعى إلى تقريب وجهات النظر، ثم نطرح طرقاً واقعية للتعامل مع المشكلة. هذا المنهج ساهم في تهدئة التوتر وحل أغلب القضايا بشكل ودي، وهناك رضا واضح من الطرفين في معظم الحالات، ما يدل على أن المجتمع بدأ يستوعب أهمية الحوار والتفاهم في العلاقات الأسرية».

وأكدت أن التفاهم والاحترام بين الزوجين يشكلان حجر الأساس لأسرة سليمة وواعية قادرة على مواجهة التحديات، مشيرة إلى أن «دار المرأة أصبحت اليوم مصدراً للثقة، وهناك ارتياح واضح لدى الأسر التي تتوجه إلينا لحل مشاكلها، وهذا الأمر يعزز من مكانتنا في المجتمع».

من جانبها، أشارت العضوة في دار المرأة، شريفة حاسم، إلى أن هناك مؤشرات واضحة على حدوث تغييرات مجتمعية لافتة باتجاه وقف العنف ضد المرأة، وتغيير النظرة السائدة عنها، وقالت: «لاحظنا من خلال طبيعة القضايا الواردة إلى الدار أن هناك تحوّلاً ملموساً في سلوكيات المجتمع، وكسرًا تدريجياً لبعض القواعد المجتمعية الخاطئة وغير المنصفة، وخاصة فيما يتعلق بالتعصب الذكوري والنظرة الدونية للمرأة».

وأوضحت أنه في بعض الحالات المستعصية، والتي تكون ناتجة عن تعنّت أحد طرفي النزاع، فإن الدار تسعى قدر الإمكان لإعطاء الوقت الكافي للطرفين للتفكير ومراجعة الذات، بما يحفظ الاحترام المتبادل، ويمنع التسرّع في اتخاذ قرارات قد تكون ضارة للطرفين. وفي حال استمرار الخلاف وعدم الوصول إلى اتفاق، يتم تحويل القضية إلى الجهات المختصة، كالقضاء أو لجان الصلح في المنطقة، وهو ما يمنع تفاقم المشاكل ويضمن سير الأمور في المسار القانوني.

واختتمت حديثها بالتأكيد على أن التوعية المجتمعية تشكل الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف دار المرأة والمنظمات النسوية بشكل عام، مضيفة أن «تحقيق العدالة المجتمعية والتعايش الأسري السليم وخلق جيل واعٍ من كلا الجنسين، هو ما نصبو إليه من خلال جهودنا اليومية في التوعية، وهذا ما نراه يتحقق بشكل تدريجي في مجتمعنا».

المرأة السورية قصة وعي وتميّز في ميادين التعليم

رغم الأزمات والصراعات التي شهدتها مدينة حلب، استمر اهتمام المرأة الحلبية بالتعليم كأحد الثوابت التي لم تتأثر. فقد تميزت الحلبية، بطبيعتها، بإصرار فريد على التعلّم والتحصيل العلمي، مما جعل نسب الأمية بين النساء في المدينة شبه معدومة، خاصة في الأحياء الحضرية. التعليم لم يكن مجرد خيار بالنسبة للمرأة الحلبية، بل أصبح جزءاً من هويتها وتاريخها الاجتماعي.

منذ بدايات القرن العشرين، بدأت حلب تشهد ظهور مدارس للفتيات وتوسّع التعليم الجامعي للنساء في وقت كانت فيه مدن أخرى تتردد في تعليم الإناث. ساهمت العائلات الحلبية، خصوصاً تلك التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة والمتعلمة، في تشجيع بناتها على الدراسة، إيماناً بأن التعليم هو السبيل الأمثل للتمكين والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

أسفرت هذه الرؤية عن بروز العديد من الأسماء النسائية اللامعة التي تركت بصمات واضحة في مجالات السياسة والطب والهندسة. من أبرزهن الدكتورة نجاح العطار، ابنة حلب، التي كانت أول امرأة تتولى منصب وزيرة في سوريا، حيث كانت مدافعة عن دور المرأة في الحقلين الثقافي والسياسي.

وفي مجال الطب، برزت العديد من الطبيبات الحلبيات مثل الدكتورة سحر البوشي، المتخصصة في طب الأطفال، والتي قدمت خدمات متميزة في المشافي والمراكز الصحية، خاصة في الأحياء الشعبية.

أما في ميدان الهندسة، فقد لمع نجم المهندسة ريا فتال، التي شاركت في مشاريع هندسية كبرى في حلب، وأسست مكتبها الخاص، لتكون من أوائل النساء المهندسات الرائدات في شمال سوريا.

ورغم سنوات الحرب التي مرّت على المدينة، لم يتوقف اهتمام المرأة الحلبية بالتعليم، بل ازدادت عزيمتها على تحصيل العلم. حيث برزت مبادرات نسوية لفتح صفوف محو أمية ودورات دعم تعليمي للفتيات اللواتي انقطعن عن الدراسة. كما شهدت الجامعات في حلب حضوراً نسائياً قوياً في كليات الطب والهندسة والآداب والحقوق، حيث تتفوق الطالبات في الأداء الأكاديمي.

في مجتمع لا يزال يتمسك بجذوره الثقافية، استطاعت المرأة الحلبية أن تفرض حضورها العلمي، ليس فقط بتحصيل الشهادات، بل بالمشاركة الفاعلة في بناء مجتمعها، مما يجعلها نموذجاً للمرأة الواعية التي رأت في التعليم طريقاً للحرية والنهوض بالمجتمع.

نساء حلب وريادة المشاريع الصغيرة.. إبداع في وجه التحديات

في مدينة حلب التي تجمع بين عبق التاريخ وجمال الحداثة، تظهر قصص ملهمة لنساء صامدات لم يستسلمن للواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب، بل اخترن كل واحدة منهن أن تكون رائدة في مجالها الخاص، حيث أدخلت روح الإبداع في مشاريع صغيرة جعلتها شريكة أساسية في بناء أسرهن ومجتمعهن.

تعددت المشاريع الصغيرة التي أطلقتها النساء الحلبيات، فكان من أبرزها الخياطة والتطريز التي ظلت مهنة متوارثة عبر الأجيال، إضافة إلى حياكة الصوف وصناعة الألبسة الشتوية يدوياً، وصناعة الإكسسوارات اليدوية من الخرز والخيوط، وزراعة الورد والنباتات المنزلية، وصولاً إلى تسويق المنتجات عبر الإنترنت، وهي مهنة جديدة لاقت رواجاً واسعاً في السنوات الأخيرة.

أم لين، من حي السكري، تروي تجربتها بعد وفاة زوجها قائلة: «كنت أمام خيارين إما أن أستسلم أو أتحرك. بدأت بالخياطة من غرفة صغيرة في منزلي، وسرعان ما بدأت جاراتي يطلبن مني تفصيل ملابسهن. طورت مهارتي وتعلمت التطريز، والآن لدي زبونات من خارج الحي». بالنسبة لأم لين، كان العمل وسيلة للحفاظ على كرامة أسرتها وتربية أبنائها.

من حي الميدان، تروي سمر تجربتها في مجال الزراعة والتسويق الإلكتروني: «كنت أحب الزراعة، فبدأت بزراعة شتلات الورد فوق سطح المنزل، وشاركت صورها على الإنترنت. تفاجأت بعدد الطلبات، فبدأت أبيع الورد المزروع منزلياً وأصنع باقات صغيرة. التحقت بدورة تسويق إلكتروني مجانية، ومنذ ذلك الحين توسع عملي كثيراً». سمر تمثل نموذجاً لامرأة حولت هوايتها إلى مصدر رزق دائم.

وفي حي الحمدانية، تروي نهى تجربتها في حياكة الصوف وصناعة الإكسسوارات: «تعلمت الكروشيه من والدتي، وبدأت بصنع قبعات للأطفال وبيعها على إنستغرام. لاحقاً أضفت الإكسسوارات، وصارت بناتي يساعدنني. عملنا أصبح مشتركاً كأسرة، وصرنا نشعر أننا فريق واحد».

علياء، الطالبة الجامعية، تقول: «أعمل في تسويق المنتجات عبر الإنترنت، وهو عمل بسيط لا يتطلب جهداً كبيراً، ويساعدني في تأمين مصروفي الجامعي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة».

تجسد هذه القصص كيف استطاعت نساء حلب تحويل أبسط الموارد إلى أدوات للإنتاج، مزجاً بين المهارة والتراث والتكنولوجيا الحديثة. لقد أسهمن في دعم أسرهن، وأصبحن مثالاً حياً على أن المرأة ليست فقط ربة منزل، بل هي أيضاً ركيزة اقتصادية واجتماعية في المجتمع.

الرقة.. جوهرة سياحية تحلم بالنهوض

عبد الكريم البليخ

في شمال الشرق السوري، عند انحناءة الفرات، ترقد الرّقة كجوهرة نُسيت في صندوق الزمن. مدينةٌ لا تزال أنفاس التاريخ تعبق بين أزقّتها، بينما تتكئ على ضفّتها الغربية أطلال حضارات بادت، تنتظر من يعيد إليها الحياة. هناك، في الرّقة، لا يُمكن للمرء أن يخطو خطوة دون أن يتعثّر بأثر، أو يصطدم بجدارٍ شاحب ينئ من ثقل الأزمنة. ولكنّ السؤال المؤلم، العالق في حناجر أهلها وأحجارها على السواء، يبقى: متى يتم استثمار كنوز الرقة السياحية؟ ومتى يُنفض الغبار عن هذه اللآلئ المخبّأة، وتُستعاد رقّة المجد، لا رقّة الإهمال؟

من تلّ البيعة، الذي يحتضن آثار مملكة توتول منذ الألف الثالث قبل الميلاد، إلى مَرْبيط، أول مسكن في تاريخ البشرية، لا تملك الرقة رفاهيةَ أن تكون مجرد مدينة عادية. إنها سفينة زمنيّة أبحرت عبر حضارات وسلالات، من الأكاديين إلى الإغريق، ومن البيزنطيين إلى العباسيين. وفي كل حقبة، أضافت حجراً جديداً إلى تاجها المعماري والثقافي. الإسكندر المقدوني، الذي لطالما تعنّت به كتب التاريخ، أسّس فيها مدينة نقفوريوم عام ٢٤٤ ق.م، تيمّناً بإعجابه بموقعها الفريد. وبعده بقرنين، أطلق عليها الإمبراطور ليون اسم ليونتوبولس، قبل أن يجيء العباسيون، فيذيبوا أطيافها المتعددة في بوتقة الحضارة الإسلامية، وينهض الخليفة أبو جعفر المنصور ليؤسّس مدينة الرافقة، فتصبح الرقة عاصمة الخلافة لفترة من الزمن.

كلّ هذه الطبقات من التاريخ ليست مجرّد أسماء تُذكر في الكتب، بل هي آثار حيّة تتنفس عبر التلال والمباني، تروي للعابرين سيرة مدينةٍ كانت، لولهلة، مركزاً للكون.

ذاكرة ملوّنة بالحجارة والماء

الرقّة ليست فقط ما يبقى من جدران الطين واللبن، بل هي حكاية الماء والحجر معاً. نهر الفرات، بفرعه العظيم الذي يلامس المدينة، ليس مجرّد مجرى مائي، بل ذاكرة متحركة. إنه شاهدٌ على الحضارات التي انحنت لترتوي من مائه، وعلى القرى التي ازدهرت على ضفافه، قبل أن تندثر. ومن هذا الفرات خرجت بحيرة جعبر، واحدة من أعذب البحيرات في العالم، تتلألأ تحت شمس الصحراء كمرآة سماوية، ولكنها، ويا للمفارقة، بلا زوّار، بلا استثمار، بلا حكايات سياحية.

تتوزّع على هذه البحيرة تسع عشرة جزيرة نهرية، كل واحدة منها عالم صغير، بإمكانها أن تكون جنةً على الأرض، لو امتدت إليها يد التخطيط والبناء. ولكنها اليوم، تشبه أحلام اليقظة: موجودة، ولكن بعيدة، جميلة ولكن مهملة.

لم تكن الرقة يوماً حبيسة الجغرافيا. فهي، إضافة إلى غناها الطبيعي والتاريخي، تحتضن بُعداً روحياً عميقاً، يجعلها قبلة لعشّاق السياحة الدينية. فيها مقام الصحابي الجليل عمّار بن ياسر، ومقام أويس القرني. تلك الأضرحة لا تقف وحدها، بل تصطف مع جوامع وأسوار وقلاع، مثل قلعة جعبر، وباب بغداد، والجامع العتيق، وكلها شواهد على زمن كانت فيه الرقة محوراً دينياً وعسكرياً واقتصادياً.

بل إنّ سور الرقة، الذي لا يزال واقفاً على الرغم من كلّ ما مرّ عليه من زلازل بشرية وطبيعية، يمكن أن يكون، لو أُحسن استثماره، وجهة عالمية شبيهة بسور الصين العظيم. ولكنه، للأسف، يعيش في الظلّ، يراقب قوافل السائحين التي تمرّ بمحاذاته، دون أن تلتفت إليه.

تميّز الرقة بموقع استراتيجي قلّ نظيره. فهي تتوسّط محافظات الشمال والجنوب السوري، وترتبط البلاد بجارتها تركيا عبر بوابة تل أبيض، ما يمنحها إمكانيات تجارية وسياحية هائلة. ومع ذلك، هذا الموقع نفسه تحوّل في العقود الأخيرة إلى لعنة جغرافية. فعوض أن تكون ممرّاً للتلاقي، أصبحت جداراً للانفصال، ضحية للحدود والاعتبارات الأمنية، وساحة لتقاطع المصالح السياسية المحلية والدولية.

لقد تأمرت على الرقة جغرافيا الحرب، وتاريخ الإهمال، وأقدار الاستثمار الغائب. فعلى الرغم من صدور قرارات حكومية تُشجّع الاستثمار فيها، مثل المرسوم ٥٤ لعام ٢٠٠٩ الذي يعفي المستثمرين من الضرائب لعشر سنوات، إلا أنّ الواقع بقي على حاله. غابت البنية التحتية، انقطعت الطرقات، ولم يأتِ أحد. حتى مشروع تقليص الحرم السياحي على بحيرة الأسد لتسهيل الاستثمار لم يفلح في تغيير المعادلة، لأن ما ينقص الرقة ليس قرارات على الورق، بل إرادة حقيقية لاستنهاضها من سباتها.

ثمة فهم خاطئ شائع في كثير من المجتمعات العربية، وهو أن السياحة رفاهية، لا ضرورة. لكنّ الرقة تفتضّ هذا الفهم. فالسياحة فيها ليست فقط مصدراً اقتصادياً، بل وسيلة إنقاذ لمدينة كادت أن تُمحى من الخارطة المعرفية لسوريا. فبمجرد استعادة السياحة، يمكن خلق فرص عمل، وتحريك العجلة الاقتصادية، بل واستعادة الهوية الثقافية المفقودة. والرقّة، بما تحويه من تنوّع في مكوّناتها، قادرة أن تتحوّل إلى نموذج حيّ على كيفية صناعة السياحة من التاريخ، والماء، والروح، والطين.

لكن كيف يمكن ذلك، والمدينة لا تملك فنادق لائقة، ولا مطاعم تطلّ على الفرات، ولا حتى وسائط نقل تربطها بالعالم؟ أيعقل أن تكون مدينة بهذه الأهمية بلا مطار؟ ألا تستحق الرقة أن تُعاد إلى خارطة المطارات السورية، لا لتُصبح محطةً جوّية فقط، بل لتربط الذاكرة بالمستقبل؟

حلم... أم نداء؟

حين يتأمّل الزائر الرقة من فوق تلالها الأثرية، أو على ضفاف الفرات عند الغروب، يشعر وكأن المدينة تهمس له. ليست همسات عشق، بل صرخات رجاء. صرخات مدينة تنوء بثقل كنوزها، وتئنّ من نكران الزمن لها. إنها لا تطلب الكثير، فقط أن تُرى، أن تُفهم، أن تُستثمر. ولكنّ ما يؤلم أكثر من النسيان، هو أن تكون مرئياً ومع ذلك لا يراك أحد.

هل هذا الحلم قابلاً للتحقّق؟ هل يمكن أن تنهض الرقة مجدّداً، لا فقط من ركام الحرب، بل من رماد النسيان؟ ربما. ولكن ذلك لا يحدث بالنيات، بل بالفعل. ولعلّ أول خطوة نحو هذا الحلم تبدأ بالإيمان بأن الرقة ليست مجرّد مدينة، بل شهادة حيّة على عبقرية الإنسان حين يلتقي بالمكان، وتاريخٌ يستحق أن يُروى لا أن يُدفن.

باب أنطاكية... حارس أسوار حلب من الجهة الغربية وشاهد على مجدها العريق

في قلب مدينة حلب القديمة، حيث الأزقة التي تحمل عبق العصور الماضية، يقف باب أنطاكية شامخاً كأحد أقدم وأهم أبواب سور المدينة التاريخي. ليس هذا الباب مجرد مدخل حجري، بل هو بوابة عبور إلى ماضي حلب العريق، حيث تختلط روائح التوابل بصدى القوافل العابرة، وتلامس حجارة الباب أنفاس قرون من الحضارة.

يقع باب أنطاكية في الجهة الغربية من المدينة القديمة، وكان البوابة الأساسية التي تربط حلب بمدينة أنطاكية، وهو ما منحه اسمه. يُرجّح أن البناء الأول للباب يعود إلى العصر الروماني، بينما تم إعادة بنائه وتحصينه في العهد الأيوبي، وتحديداً في القرن الثاني عشر الميلادي، بعد أن أصبحت حلب هدفاً للغزوات التي شهدتها المنطقة. ومنذ ذلك الوقت، تمت إعادة ترميم أسوار المدينة وبواباتها لتعزيز الدفاع عنها.

الباب محاط ببرجين حجريين، مزينين بنقوش تحمل بصمات الفن الإسلامي والبيزنطي، ويُعتبر من أقوى البوابات تحصيناً. كان الباب نقطة دخول رئيسية للقوافل والتجار القادمين من الغرب، كما شكل موقعه الاستراتيجي صلة وصل بين المدينة والأسواق الداخلية، ليصبح مركزاً تجارياً واجتماعياً مهماً في حلب.

وفي حديث مع السائح الأردني خليل المعايطة، الذي يزور حلب للمرة الأولى، قال: «لم أكن أتوقع أن أرى هذا الكم من الآثار العريقة. باب أنطاكية مذهل! وقفت طويلاً أتأمل حجارة الباب وشعرت أنني أسافر عبر الزمن. هذه المدينة تملك كنوزاً لا تُقدّر بثمن، لكنها تحتاج إلى من يعتني بها أكثر.»

حلب، التي كانت محاطة بسور ضخم يضم تسعة أبواب رئيسية، منها باب الحديد، باب النصر، باب قنسرين، باب المقام، وباب الجنان، تُعد نموذجاً فريداً في تخطيط المدن القديمة. كانت الأبواب تُستخدم للتحكم في حركة المرور والتجارة، وكذلك لحماية المدينة من الغزاة. لكن اليوم، لم يتبقَ من هذه الأبواب سوى القليل، وقد طالتها يد الإهمال والتدمير في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

وفي لقاء مع أحد مسؤولي مديرية الآثار والمتاحف في حلب (فضّل عدم ذكر اسمه)، قال: «نحن نُدرك تماماً أهمية باب أنطاكية وغيره من المعالم الأثرية، لكن ضعف التمويل وغياب الدعم الحكومي الكافي، إضافة إلى البيروقراطية، أعاقت الكثير من جهود الترميم. هناك دراسات جاهزة لترميم هذه المعالم، لكن التنفيذ يتأخر أو يُهمَل تماماً.» وأضاف: «ما نحتاجه هو خطة طوارئ حقيقية لإنقاذ ما تبقى من تراث حلب.»

يعتبر باب أنطاكية ليس مجرد حجر أو موقع أثري، بل هو رمز لصمود مدينة حلب التي عاشت الحروب والزلازل وخرجت دائماً من تحت الركام. إن الحفاظ على هذا الباب وعلى أمثاله من معالم حلب، هو حفاظ على هوية شعب وتاريخ حضارة عريقة.

مستغلين وجودهم في سوريا.. ضباط أتراك ينقبون عن الآثار

تداولت وسائل إعلامية ناشطة في محافظة إدلب، شمال غربي سوريا، أنباء تفيد عن إقدام ضباط من جيش الاحتلال التركي بالتنقيب عن الآثار في المناطق الأثرية والقلاع القابعة في أرياف إدلب طيلة هيمنة الاحتلال على مناطق غرب سوريا، وازداد النشاط بعد سقوط النظام السوري.

وتعد إدلب من أغنى المحافظات السورية بالآثار، حيث تمتلك ثلث آثار سوريا ضمن مواقع أثرية ضخمة.

إلا أن دخول جيش الاحتلال التركي واستيلائه على كامل الشمال الغربي لسوريا، وخاصة المواقع الأثرية التي حولها لمعسكرات لقواته، فتح المجال أمام ضباط أتراك كانوا قد استغلوا انعدام فرص العمل لدى الشباب للتنقيب على الآثار وشرائها منهم بأسعار بخسة.

وقد كشف مجموعة من الناشطين النقاب عن عمليات تنقيب بأوامر من ضباط أتراك، وعبر شباب لم يجدوا بديلا عن تأمين لقمة عيشهم في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة، إلا العمل مع الضباط الأتراك.

"أبو فادي أخد أولنك الشباب الذين يعملون بمجال التنقيب بالتعاون مع أحد الضباط الأتراك"، يقول إنه منذ عام طلب أحد الضباط المقيمين في قريته الواقعة في منطقة جبل الزاوية العمل معه بالتنقيب على الآثار، وذلك عبر جهاز لكشف المعادن تحت التراب، وبالفعل أقبل عدد من الشباب للمعسكر، والتقينا مع الضابط الذي كان برتبة نقيب، حيث طلب منا البحث عن الآثار والمعادن الثمينة من العملات القديمة وتسليمها له مقابل مبلغ مادي.

ويضيف أبو فادي قوله "بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة لم نجد خيارا إلا القبول والبدء بالعمل في اليوم التالي، وعن اللقى الأثرية، يوضح "أحيانا نجد عملات قديمة من العهد الروماني والبيزنطي وزجاج قديم وفخاريات وغيرها".

وبنفس السياق التقينا مع أحد الناشطين الذين دعوا لحملة توعية وتحريم العمل مع الجيش التركي بهذا المجال، ومنهم السيد منار ابن مدينة سراقب، والذي رفض مع مجموعة من الناشطين والطلاب سرقة الآثار تحت غطاء الاحتلال، حيث قال منار أن عدد من الضباط الأتراك يقومون بتزويد عدد من الشباب العاطلين عن العمل بأجهزة لكشف المعادن، مستغلين سوء أوضاعهم المعيشية، وأيضا هناك ضباط يستقدمون أجهزة حديثة ومتطورة للبحث على الآثار وسرقتها.

وقد طالب الناشطون وهيئة حماية الآثار دار الافتاء بإصدار فتوى تحرم العمل مع الأتراك ومساعدتهم على سرقة ما تبقى خلف أسلافهم العثمانيون، وأيضا قام الناشطون بإصدار مذكرة للأمم المتحدة بكف يد الأتراك عن سرقة الآثار والتنقيب عنها.

وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان قبل فترة عن تهريب الآثار عن طريق الضباط الاتراك داخل الأرتال العسكرية التركية، ونقلها لصالح جهات مجهولة، مع تزايد أعمال التنقيب الغير قانونية، والتسهيل من قبل السلطة السورية الحالية.

وبعد سقوط نظام الأسد رصدت جهات مختصة بحماية الآثار والمتاحف، نشاط لضباط وتجار أتراك على مستوى رفيع المستوى في مدينة تدمر الأثرية بحجة بناء قواعد عسكرية في البادية السورية، فيما وجه ناشطون اتهامات واضحة ومباشرة للاحتلال التركي بسرقة الاثار السوري، دون أي تحرك من قبل سلطة دمشق الجديدة.

اتهامات متبادلة.. اتفاق وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان لم يصمد لساعات

بعد هجمات دامية استمرّت عدّة أيام بين باكستان والهند، اتفقت الدولتان السبت على "وقف فوري لإطلاق النار" أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مشيدا بـ"المنطق السليم" الذي أبدته القوتان النوويتان. لكن الاتفاق لم يستمر لساعات، حيث تبادل الطرفان الاتهامات بشأن خرقه. وقالت السلطات وسكان وشهود إنه سمع دوي انفجارات في سريناغار وجامو، وشوهدت مقذوفات في سماء جامو ليلا، على غرار أحداث الليلة قبل الماضية.

وقال وزير الخارجية الهندي فيكرام ميسري إن القوات المسلحة الهندية بدأت الرد على انتهاكات باكستان لاتفاق وقف إطلاق النار، بعد ساعات من التوصل إليه. وأضاف ميسري أن القوات المسلحة تلقت تعليمات "بالتعامل بقوة" مع الانتهاكات. وتساءل رئيس السلطة التنفيذية في إقليم كشمير عمر عبدالله عبر منصة إكس "ماذا يحصل مع وقف إطلاق النار؟ نسمع دوي انفجارات في كل مكان في سريناغار".

ومن الواضح أن هناك خلافا حول تفسير الاتفاقية قد دفع إلى التصعيد، وربما يكون متعلقا باتفاقية المياه، حيث تقول باكستان إنها تدخل في الاتفاق فيما تنفي الهند ذلك. وشدد وزير الدفاع الباكستاني على أن "الأولويات القصوى لنا في المباحثات مع الهند تتمثل في معاهدة مياه نهر السند وكشمير والإرهاب".

وقالت مصادر حكومية بالهند إن معاهدة مياه نهر السند بين الهند وباكستان لا تزال مُعلقة، رغم توصل البلدين إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وتُنظم معاهدة عام ١٩٦٠ التي تمت بوساطة البنك الدولي تقاسم مياه نهر السند وروافده بين الهند وباكستان. وانسحبت الهند منها الشهر الماضي بعد هجوم على سياح هندوس في كشمير أسفر عن قتلى. واتهمت نيودلهي إسلام أباد بدعم الهجوم.

وتنفي باكستان تورطها في أعمال عنف، وقالت إنها تعد لإجراء قانوني دولي بشأن تعليق المعاهدة التي تضمن المياه لنحو ٨٠ في المئة من مزارعها. والاتفاقية واحدة من العديد من الإجراءات المتبادلة التي اتخذتها الجارتان بعد هجوم كشمير، بما في ذلك إغلاق الحدود البرية وتعليق التجارة ووقف إصدار جميع فئات التأشيرات تقريبا لمواطني كل منهما.

وقال مصدران من الحكومة الهندية إن جميع الإجراءات المتخذة ضد باكستان، بما في ذلك المتعلقة بالتجارة والتأشيرات، ستظل سارية رغم توقف الأعمال القتالية بين البلدين. ومنذ الأربعاء، تتبادل الدولتان الجارتان قصفا مدفعيا وهجمات بمسيّرات وصواريخ، الأمر الذي أثار مخاوف من وصول الأمور إلى حرب شاملة ودفع العديد من العواصم الأجنبية إلى الدعوة إلى ضبط النفس.

وقال ترامب في منشور عبر منصته "تروث سوشيال"، "بعد ليلة طويلة من المحادثات التي توسّطت فيها الولايات المتّحدة، يسعدني أن أعلن أنّ الهند وباكستان اتفقتا على وقف إطلاق نار شامل وفوري،" مشيدا بالبلدين "للجونهما إلى المنطق السليم والذكاء العظيم".

وأكد وزير الخارجية الباكستاني إسحق دار عبر إكس، أن إسلام آباد ونيودلهي وافقتا على "وقف إطلاق نار بمفعول فوري". وقال رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف في وقت لاحق على منصة إكس إن "باكستان ممتنة للولايات المتحدة لتسهيلها التوصل إلى هذه النتيجة، التي قبلناها لصالح السلام والاستقرار الإقليمي". وفي تأكيد هندي، أوضح مصدر حكومي في نيودلهي أنّه تم التوصل إلى الاتفاق بعد تفاوض مباشر بين الهند وباكستان، مشيرا إلى أنّ البلدين الجارين لم يخططا لمناقشة أيّ شيء آخر غير وقف إطلاق النار.

من جانبه، قال وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو إنّ الاتفاق جاء بعد مفاوضات مكثّفة أجراها هو ونائب الرئيس جاي دي فانس مع رئيسي الوزراء الهندي ناريندرا مودي والباكستاني شهباز شريف ومسؤولين كبار آخرين. وقال عبر إكس "يسعدني أن أعلن أن حكومتي الهند وباكستان اتفقتا على وقف فوري لإطلاق النار وبدء محادثات بشأن مجموعة واسعة من القضايا في مكان محايد".

وأشادت عواصم غربية بالاتفاق، ووصفته لندن بـ"المرحب به جدا"، وباريس بأنه "اختيار المسؤولية"، وبرلين بـ"خطوة أولى مهمة". وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، عن أمله أن يؤدي وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان إلى "سلام دائم"، وكذلك إيران. وبعد وقت قصير من صدور هذه الردود اتهم مصدر حكومي هندي باكستان بخرق وقف إطلاق النار. وأفاد صحافيون في وكالة فرانس برس بسماع دوي انفجارات قوية مساء السبت في سريناغار، كبرى مدن الشطر الهندي من كشمير (شمال غرب). وساد الارتياح على جانبي الحدود في كشمير بعد إعلان وقف إطلاق النار.

إسرائيل تواصل سياسة التجويع والإبادة في قطاع غزة

بعد نحو شهرين من استئناف العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، يواصل الجيش الإسرائيلي فرض حصار خانق، يمنع من خلاله دخول المساعدات الغذائية والمواد الأساسية، وسط تحذيرات أممية من كارثة إنسانية متفاقمة.

وطالبت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بتدخل عاجل لوقف سياسة التجويع ورفع الحصار عن القطاع المحاصر. وأكد المتحدث باسم مستشفى «شهداء الأقصى» وجود نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، مشيراً إلى خطر توقف الخدمات الطبية خلال ساعات ما لم يتم إدخال الوقود. كما أفاد بأن قوات الجيش الإسرائيلي تستهدف ألواح الطاقة في المستشفيات، مما يهدد بانهيار المنظومة الصحية.

من جانبه، حذّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان من موجة «موت صامت» في القطاع، حصدت أرواح العديد من الأطفال وكبار السن، موضحاً أن ١٤ مسناً قضوا خلال أسبوع نتيجة الحصار ومنع الغذاء والرعاية الصحية.

وأكد المرصد أن الجيش الإسرائيلي يتبع سياسة ممنهجة لتدمير مقومات الحياة وحرمان السكان من البقاء، في ظل إبادة جماعية مستمرة منذ أكثر من ١٩ شهراً.

وفي السياق ذاته، قال جوزيب بوريل، المسؤول السابق للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، إن ما يجري في غزة يمثل إبادة جماعية وتطهيراً عرقياً واسع النطاق، موجهاً انتقادات حادة لصمت الاتحاد الأوروبي، وكاشفاً أن نصف القنابل المستخدمة في القصف مصدرها دول أوروبية.

إلى ذلك، حذرت لجنة تابعة للأمم المتحدة من نكبة جديدة شبيهة بتهجير عام ١٩٤٨، مشيرة إلى تسارع عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية ضمن مشروع استعماري أوسع.

وفي الداخل الإسرائيلي، تصاعدت الانتقادات للحكومة، إذ اعترف الرئيس السابق لشعبة العمليات بالجيش الإسرائيلي بتطور القدرات العسكرية لحركة «حماس» وخطر إرسال مزيد من القوات إلى القطاع. كما شهدت تل أبيب مظاهرات حاشدة تطالب بإبرام صفقة شاملة لتبادل الأسرى، في ظل اتهامات متصاعدة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأنه يشكّل تهديداً داخلياً أكبر من «حماس» والفصائل الفلسطينية.

وفي سياق متصل، كشف النائب في الكنيست عوفر كاسيف أن خطة «الإخضاع» التي تنفذها الحكومة حالياً وضعت عام ٢٠١٧ على يد الوزير بتسلئيل سموتريتش، وتهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية عبر ضم الأراضي، وحرمان سكانها من أي حقوق سياسية أو مدنية، وصولاً إلى التهجير والقتل لمن يرفض الخضوع. وأكد كاسيف أن العدوان المستمر على غزة يجسّد هذه الخطة عملياً، مستغلاً أحداث السابع من تشرين الأول كذريعة لتطبيق المشروع الإسرائيلي.

القدود الحلبية تراث خالد يعانق وجدان الحلبيين

تُعدّ القدود الحلبية جزءاً لا يتجزأ من هوية مدينة حلب الثقافية والفنية، فهي الأداة التي تعبّر عن معاناة وهموم أهلها، وتبقى حية في قلوبهم على مر العصور. ففي عام ٢٠٢١، أدرجت منظمة اليونسكو «القدود الحلبية» ضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية، وذلك في اعتراف دولي بأهمية هذا الفن العريق الذي لا يزال يتجذر في وجدان الحلبيين. إذ أن هذا الفن ليس مجرد أغانٍ، بل هو هوية وثقافة قائمة بذاتها، تمثل المدينة وشعبها عبر تاريخ طويل من الفرح والحزن، والتقاليد العريقة التي ترسخت فيها.

القدود الحلبية هي أغانٍ شعبية تم تلحينها على أوزان أندلسية أو دينية، ثم أُعيد استخدامها بكلمات مدنية وعاطفية. يعود أصل هذا الفن إلى العصر العثماني، واشتهر بشكل خاص في مدينة حلب، لتتحول القدود فيما بعد إلى مدرسة طربية متكاملة، يستلهم منها المطربون والملحنون على مر الأجيال، وتعتبر جزءاً أساسياً من التراث الفني في حلب.

وفي لقاء خاص مع الفنان الحلبي المعروف صفوان الجلالي، الذي يدرّس المقامات ويغني في المناسبات الثقافية في حلب، تحدث عن أهمية القدود الحلبية قائلاً: «القدود الحلبية ليست مجرد فن نغنيه فقط، بل هي هوية نعيشها. عندما أغني 'يا طيرة طيري يا حمامة' أو 'ع الروزانا'، أشعر أنني أحيي أرواح الأجداد.» وأضاف الجلالي: «الاعتراف الدولي من اليونسكو لم يضف على القدود قيمة جديدة، بل أكد ما كنا نعرفه منذ القدم، وهو أن هذا الفن سيظل باقياً وذاكرة. نحن نغني كي لا ننسى من نحن، من حي المشارقة: «كل ليلة أستمع إلى صباح فخري وأغني معه. الطرب عندنا ليس مجرد ترف، هو تسلية وأصالة ولا الأعراس دون القدود».

وتؤكد سمر، طالبة جامعية في كلية الآداب، أن الشباب في حلب لا يزالون يحبون القدود رغم تأثير الأغاني الحديثة. تقول: «في كل عرس حلبي، لا بد من وصلات طربية، ولا يكتمل الفرح من دون القدود. أحياناً ندمجها مع أغانٍ حديثة، لكننا نعود لها دائماً، لأنها ببساطة تمثلنا وتُظهر شخصيتنا الثقافية. حتى في اللحظات العادية، نحب أن نستمع إليها ونتذكر التراث».

ورغم المكانة العريقة التي يحتلها الطرب الحلبي، يواجه هذا الفن تحديات كبيرة، أهمها ضعف الدعم الثقافي الرسمي، وغياب برامج التوثيق والتدريب المجاني للشباب الموهوبين. يقول الفنان صفوان الجلالي في حديثه عن هذه التحديات: «لدينا كنوز موسيقية لم تُسجل بعد، وموهوبون لا يجدون فرصاً للتعلم. نحتاج إلى معاهد حقيقية تحتضن هذا التراث، لا أن نكتفي بالاحتفال به فقط في المناسبات. يحتاج الشباب إلى تعلم الطرب الحلبي من أساتذة مختصين وبطريقة منهجية كي يواصلوا تقديم هذا الفن إلى الأجيال القادمة».

القدود الحلبية ليست مجرد فن قديم في أرشيف الإذاعة، بل هي جزء حي من روح حلب. فهي تُحاكي الواقع وتجسد مشاعر الناس من خلال لحن وكلمات تعبّر عن الفرح والحزن، عن الحب والغرام، عن الأمل والتحدي. لا يزال هذا الفن يواصل العيش في الشوارع، في المقاهي، في المنازل، وفي الأفراح، ويتناغم مع صوت كل حلبي يستمع إليه.

وباعتراف العالم، أضحت مسؤولية الحفاظ على القدود الحلبية مسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف: الدولة التي يجب أن تدعم هذا التراث، المجتمع الذي يجب أن يعي أهمية الحفاظ عليه، والمطربين أنفسهم الذين يجب أن يكونوا حريصين على نقله للأجيال القادمة. القدود الحلبية تمثل حلب بكل ما فيها من تاريخ وثقافة، ويجب أن تبقى حيّة، تنبض بالأصالة والجمال، وتستمر في إغناء الذاكرة والوجدان الحلبي.

حزب العمال الكردستاني يعلن نتائج المؤتمر الثاني عشر

أعلن حزب العمال الكردستاني، في بيان ختامي صدر اليوم الاثنين، عن حلّ هيكله التنظيمي وإنهاء الكفاح المسلح وجميع الأنشطة التي تُمارس باسمه، وذلك في ختام مؤتمره الثاني عشر الذي انعقد بين ٥ و٧ أيار الجاري بمشاركة ٢٣٢ مندوباً.

وأوضح البيان أن المؤتمر عُقد في منطقتين مختلفتين لأسباب أمنية، في ظل استمرار الهجمات العسكرية والحصار المفروض على مناطق سيطرته، مشيراً إلى أن هذا القرار جاء استناداً إلى الرؤية التي طرحها القائد عبد الله أوجلان في ٢٧ شباط الماضي، والتي دعت إلى فتح صفحة جديدة تقوم على الحل السلمي والديمقراطي للقضية الكردية.

وأكد الحزب أن نضاله على مدى العقود الماضية أسهم في هزيمة سياسات الإنكار والإبادة، وفتح المجال أمام الاعتراف بالهوية الكردية، واصفاً نفسه بأنه «أكمل مهمته التاريخية». وشدد البيان على ضرورة إدارة المرحلة المقبلة بقيادة القائد عبد الله أوجلان، داعياً البرلمان التركي وكافة القوى السياسية والمجتمعية إلى تحمل مسؤولياتها في دعم عملية التحول نحو السلام.

وحث البيان الشعب الكردي، لا سيما النساء والشباب، على تبنّي مرحلة النضال الديمقراطي وتنظيم الذات على أساس الاكتفاء الذاتي الثقافي واللغوي، داعياً إلى بناء مجتمع ديمقراطي قائم على العدل والمساواة.

وأكد المؤتمر أن المرحلة الجديدة تتطلب ضمانات قانونية للحق في العمل السياسي، وبيئة ديمقراطية تمكّن القائد أوجلان من إدارة العملية، مشدداً على أن قراراته تشكل قاعدة قوية لتحقيق السلام الدائم في تركيا والمنطقة.

alsori.net

التجييش الطائفي في سوريا.. حقائق وخفايا اللعب بالنار

تحقيق/ مرجانة إسماعيل

في أحد أيام شهر أيار، كان علي، طالب في كلية الهندسة المدنية بجامعة دمشق، يستعد للذهاب إلى محاضراته كعادته، لكنه لم يكن يعلم أن يومه سيشهد بداية مرحلة جديدة من الخوف والقلق. في تلك اللحظات، كانت ابن مدينته السوداء، ليلى، طالبة في كلية الآداب، تعيش نفس القلق في السكن الجامعي، حيث أصبح الشك والخوف يسيطران على كل لحظة من حياتها اليومية.

«كنت في السكن الجامعي، وأفكر في كيفية إنهاء دراستي في أمان، عندما بدأت التوترات الطائفية تتصاعد حولنا»، يقول علي وهو يروي مأساته. «منذ أن انتشرت شائعات عن تسريب صوتي مسيء، بدأت الأمور تتدهور. كان هناك تهديدات وتحركات من طلاب آخرين ضدي بسبب انتمائي الديني، وفي إحدى الليالي، شعرت أنني في خطر حقيقي».

ليلى، التي تتشارك في نفس السكن الجامعي، تقول بصوت منخفض: «الأمر كان أشبه بكابوس، كنا نرى المواقف العدائية تزداد يوماً بعد يوم. كنا نعرف أن البعض في السكن بدأ ينظر إلينا بعين الريبة فقط لأننا من السوداء. لم نكن نعلم ما سيحدث لنا بعد ذلك، كان الخوف يلاحقنا في كل خطوة».

من هذه القصص الشخصية تبدأ مأساة طلاب السوداء في دمشق، الذين أصبحوا يجدون أنفسهم في مواجهة تهديدات غير مباشرة بسبب انتمائهم الطائفي. أصبح وجودهم في الجامعات السورية في خطر، ليس بسبب الحروب أو القتال، ولكن بسبب التوترات الطائفية التي انفجرت مؤخراً في مناطق متعددة.

القصة وراء الفيديو مغادرة السكن الجامعي

تداولت وسائل التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو تظهر مغادرة طلاب من محافظة السويداء السكن الجامعي في دمشق. أثارت تلك الفيديوهات ردود فعل واسعة، حيث تصدرت منصات التواصل الاجتماعي، وانتقدها العديد من رواد الإنترنت باعتبارها دليلاً جديداً على تصاعد المخاوف الطائفية في الجامعات السورية.

وعن هذا الموضوع، يضيف علي: «الفيديوهات التي نشرتها وسائل الإعلام لم تكن سوى بداية، فقد كانت الأحداث تتسارع أكثر مع كل يوم. في النهاية، شعرنا أنه لم يعد هناك أمان، خاصة بعد الاعتداءات الجسدية على زملائنا في السكن الجامعي في حمص ودمشق».

وفي الوقت الذي أكد فيه المسؤولون في سلطة دمشق على استقرار الوضع الجامعي، بما في ذلك تصريحات وزير التعليم العالي الدكتور مروان الحلبي، الذي نفى أن تكون الفيديوهات المتداولة تعكس الحقيقة، كانت الحقيقة مختلفة تماماً في أرض الواقع. ومع غياب الإجراءات الأمنية الصارمة، بدأ الطلاب الدروز من السويداء في مغادرة السكن الجامعي إلى مناطقهم خوفاً على حياتهم.

«تحدث الوزير عن استقرار الأوضاع، لكن الحقيقة أننا نعيش في حالة خوف دائم»، تقول ليلى، «الشعور بالأمان أصبح بعيداً جداً عن الواقع، فنحن نتعرض للمضايقات دون أن نرى أي حماية رسمية».

بيان طلاب السويداء: «التهديد بالموت هو واقعنا الآن»

في بيان أصدره طلاب السويداء، عبّروا عن أسفهم الشديد لعدم تمكنهم من إتمام تعليمهم في ظل هذه الظروف: «أصبح وجودنا في الجامعة يُهددنا بالموت. في الوقت الذي يُكمل فيه أصدقاؤنا من باقي الطوائف دراستهم بشكل طبيعي، نجن نُحتجز في بيوتنا بالقوة، بسبب تهديدات غير مباشرة، ونظرات حقد، ومواقف عدائية لا ذنب لنا فيها».

طالبوا في بيانهم السلطات المختصة بضرورة التدخل لحمايتهم، وتوفير الأمان لهم لمواصلة تعليمهم دون خوف أو تهديد.

استمرت عمليات الإجلاء الجماعي لطلاب السويداء، حيث تم إجلاء أكثر من ٣٠٠ طالب من جامعة حلب، وكذلك العديد من الطلاب من جامعات دمشق وحمص. ورغم أن بعض المسؤولين الحكوميين قد صرحوا بأن الوضع مستقر، إلا أن التوترات الطائفية والاحتقان بين الطلاب كانت تشكل تهديدًا حقيقيًا لاستمرار العملية التعليمية في تلك الجامعات.

في هذا السياق، يختتم علي قائلاً: «لم نكن نتوقع أن يصبح تعليمنا في خطر بسبب هويتنا الدينية. ولكن اليوم أصبحنا مجبرين على مغادرة المكان الذي كنا نأمل أن نبني فيه مستقبلنا».

الطائفية تنهش سوريا.. هل تنجو البلاد من سعارها؟

في ظل الأحداث المتسارعة التي تشهدها سوريا، تقف البلاد على حافة هاوية جديدة، حيث تتصاعد التوترات الطائفية والعسكرية وتتهدم محاولات إعادة الاستقرار تحت وطأة العنف والانقسامات. إن ما يحدث اليوم ليس مجرد صراع عسكري أو سياسي فحسب، بل هو اختبار حقيقي لسلطة دمشق، إذ أن ما نراه من تطورات ليس سوى فوضى عارمة تختفي خلف شعارات براقة.

الطائفية عادت اليوم بقوة، مدعومة بخطاب تحريضي يغذيه انعدام الثقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة. هذا الوضع يبعث على القلق، حيث تتذكرنا الأحداث الحالية بمشاهد الحرب الأهلية التي تم فيها استخدام الطائفية كأداة لتأجيج الصراع، وهو ما يهدد بإعادة تقسيم البلاد إلى فوضى أكبر.

وعقب سقوط نظام الأسد كان هناك احتفالات في الشارع السوري، ردد المشاركون فيها شعارات تشير إلى وحدة الصف السوري، داعين إلى أن الأساس في سوريا هو المواطنة لا الدين ولا العرق. وبالرغم من ذلك، كان الشارع السوري يبدو وكأنه يخشى أن تنتهي نشوة الانتصار ليجد نفسه في دوامة حرب طائفية. هذا الخوف يتزايد خاصة بعد صبغة اللون الواحد التي امتازت بها سلطة دمشق.

من هنا، لا يمكن فهم ما يحدث في سوريا اليوم دون النظر إلى الدور الإقليمي والدولي. فالدعم الذي تتلقاه بعض الفصائل المسلحة، إضافة إلى الوجود العسكري الروسي والأميركي في البلاد، يلعب دوراً كبيراً في تعقيد الوضع. ففي حين تدعي بعض القوى الدولية أنها تدعم «الاستقرار»، إلا أن أفعالها على الأرض غالبًا ما تصب في خدمة أجندات خاصة تزيد من تأجيج الصراع.

روسيا، على سبيل المثال، تعتبر حليفاً رئيسياً للنظام السابق، ولا تزال تحلق طائراتها في أجواء المنطقة وكأنها ترسل رسالة مفادها أنها لن تسمح بتغيير موازين القوى لصالح أي طرف آخر. هذه الرسالة لا تعكس إلا رغبة موسكو في إبقاء الوضع الراهن من دون تغيير، مما يزيد من تعميق الأزمة ويعزز من قدرة مناصري النظام في دمشق.

منذ اللحظة الأولى لتحرر سوريا من قبضة نظام آل الأسد، كان من الواضح أن الطريق لاستعادة السيادة والعافية سيكون صعباً ومليئاً بالعقبات الداخلية والخارجية التي لا تريد لسوريا أن تنهض مجدداً. فالدولة التي أنهكتها سنوات من القمع والحرب، والتي جردتها الطغمة الحاكمة من هويتها وتاريخها، وجدت نفسها في مواجهة قوى إقليمية ودولية تهدف إلى منع سوريا من أن تصبح دولة موحدة ذات سيادة.

على رأس هذه القوى، تبرز إيران وإسرائيل كخصمين في الظاهر، ولكنهما يتقاطعان في الجوهر حين يتعلق الأمر بسوريا. فكلا البلدين، شأنهما شأن نظام الأسد، يحرصان على إبقاء سوريا دولة هشة وممزقة، ومحرومة من مشروعها الوطني. سوريا في ظل حكم الأسد لم تكن دولة مؤسسات ومواطنة، بل كانت رهينة لنظام فردي قمعي صادر تاريخها وأجهزتها الوطنية، مما عطل قدرتها على الاستفادة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي.

اليوم، لم تعد سوريا قادرة على تحمل المزيد من التشرذم الطائفي، فقد تفكك نسيجها الاجتماعي في مناطق عديدة مثل حمص وحلب والغوطة ودرعا وإدلب. والآن، تفكك هذا النسيج يتزايد في دمشق وعلى طول المناطق الساحلية. فهل يمكن إعفاء السلطة في دمشق من مسؤوليتها عن الأحداث الطائفية الأخيرة التي اشتعلت في سوريا؟

شبكات خارجية تحرض على الطائفية

في الوقت الذي تشهد فيه سوريا تحولات سياسية وأمنية عميقة، كشف تحقيق استقصائي أجرته هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» عن وجود شبكات حسابات خارجية منظمة تنشط على منصة «إكس» (المعروفة سابقاً باسم تويتر)، تعمل على تأجيج الطائفية، ونشر خطاب الكراهية، إلى جانب ترويج معلومات مضللة حول الأوضاع الداخلية في البلاد.

وأوضح التحقيق أن هذه الشبكات لا تتحرك بعشوائية، بل تُدار بشكل منسّق ومنهجي ضمن حملات إلكترونية واسعة تستهدف سلطة دمشق وبعض الأقليات، بالتزامن مع التغيرات السياسية المتسارعة على الساحة السورية.

وقد تمكّن فريق «بي بي سي» لتقصي الحقائق من تتبّع نشاط هذه الحسابات من خلال رصد أكثر من مليوني منشور مرتبط بالأحداث في سوريا منذ سقوط نظام بشار الأسد، حيث تم تحليل عينة واسعة شملت أكثر من ٤٠٠ ألف منشور على منصة «إكس».

وتوصّل التحقيق إلى أن هذه المنشورات مرتبطة بحملات تضليل ممنهجة وخطاب كراهية منظم، تُشر من قبل منتقدي ومؤيدي سلطة دمشق على حد سواء.

واستخدمت هذه الشبكات أساليب تلاعب رقمية متطورة، شملت تفعيل الحسابات الوهمية والبرمجية، واستغلال خوارزميات المنصة للهيمنة على الخطاب الإلكتروني. كما لجأت إلى تكتيكات مثل النشر المتزامن، إعادة استخدام محتوى قديم، ونسج روايات ملفقة ذات طابع تحريضي ومؤثر.

نماذج من التضليل والتزوير

أورد التقرير أمثلة على المنشورات المضللة، منها ادعاء كاذب نُشر في ٩ آذار حول إعدام كاهن كنيسة مار إلياس على يد عناصر سلطة دمشق، وهو ما تبين لاحقاً أنه غير صحيح بعد نفي رسمي من الكنيسة. ورغم ذلك، انتشرت المنشورات المتطابقة على نطاق واسع خلال أقل من ساعة.

كما استُخدم مقطع فيديو قديم يعود إلى عام ٢٠١٣، زُعم أنه يُظهر رجلاً يدمّر تمثالاً للسيدة مريم العذراء، على أنه مرتبط بأحداث جارية في كانون الأول ٢٠٢٤. وقد روّجت لهذا الفيديو حسابات متمركزة في العراق، تُعرف بنشاطها في دعم قيادات شيعية، ما أثار موجة غضب واسعة على منصات التواصل.

كشفت «بي بي سي» عن مؤشرات واضحة على التلاعب المنسّق، تمثّلت في التشابه الزمني بين المنشورات، وتسلسل الأسماء الرقمية للحسابات مثل «قاصف ١» و«قاصف ٢» و«قاصف ٣»، ما يدل على استخدام حسابات آلية ضمن حملات منظمة لإغراق النقاشات.

كما لاحظ الفريق تكراراً في أنماط الأسماء، إذ تحمل العديد من الحسابات مزيجاً عشوائياً من الحروف والأرقام، وهي سمة شائعة في الحسابات الوهمية المُعدّة خصيصاً لخدمة أغراض التضليل الرقمي.

إلى جانب الحملة المناهضة، رصد التحقيق أيضاً حملة موازية مؤيدة لرئيس سلطة دمشق أحمد الشرع، تضمّنت أكثر من ٨٠ ألف منشور مصدرها الأساسي حسابات تنشط في تركيا والسعودية. استخدمت هذه المنشورات خطاباً موحداً لتقديم الشرع كقائد إصلاحي، في نمط يُشبه تماماً الحملات المعادية.

وأشارت «بي بي سي» إلى وجود تشابه في أساليب التضليل المستخدمة في كلا الحملتين، مع تكرار المحتوى، واستخدام الأتمتة، ونشاط مريب يُثير الشكوك حول عمليات تضخيم إلكترونية منظمة.

تحريض على العنف ضد الطوويين

في جانب آخر، بيّن التحقيق وجود شبكة واسعة من الحسابات التي تنشر خطابات كراهية وتحريض مباشر ضد الطائفة العلوية في سوريا.

ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤، رصد فريق «بي بي سي» أكثر من ١٠٠ ألف تعليق على منصة «إكس» تضمّنت عبارات طائفية، واتهامات مباشرة للعلويين بـ«الكفر»، و«الإجرام»، و«الانتماء لطغمة فاسدة». وتم تحديد المواقع الجغرافية لغالبية هذه الحسابات في سوريا وتركيا.

وردّت كلمة «كفّار» في أكثر من ٥٠ ألف تعليق، بينما استُخدمت كلمة «مجرمون» في أكثر من ٤٨ ألف مرة، في دلالة على استهداف ممنهج.

وفي سياق متصل، وخلال أحداث العنف التي شهدتها مدينة جرمانا بريف دمشق في أبريل الماضي، رُصدت حملة تضليل استُخدم فيها تسجيل صوتي مفبرك نُسب إلى أحد مشايخ الطائفة الدرزية، الشيخ مروان كيوان، يتضمن إساءات للرسول محمد.

وقد تسبب التسجيل الملفق في اندلاع اشتباكات عنيفة في المنطقة، أسفرت عن قتلى وجرحى. ونفى الشيخ مروان بشكل قاطع علاقته بالتسجيل، مؤكداً أن الهدف من فبركته هو زرع الفتنة وتأجيج العنف بين مكونات المجتمع السوري. وأكدت وزارة الدفاع التابعة لسلطة دمشق أن التسجيل مزوّر ولا يمت للمذكور بأي صلة.

وفقاً لتحقيق «بي بي سي»، فإن الخطاب الطائفي شهد تصاعداً ملحوظاً، حيث تنشط الحسابات التحريضية بشكل مكثف تزامناً مع كل موجة عنف، مما يعزز احتمالات وجود تنسيق مبرمج يهدف إلى تفجير النسيج الاجتماعي السوري.

الإيجارات تلتهم رواتب المواطنين في الساحل السوري

تقرير/ سلاف العلي

تشهد مدن الساحل السوري، وخصوصاً طرطوس واللاذقية، أزمة سكنية خانقة نتيجة الارتفاع غير المسبوق في بدلات الإيجار، في وقت يشهد فيه القطاع العقاري حالة جمود تام منذ سقوط النظام السابق، الذي أدى إلى تعليق معاملات البيع والشراء في دوائر السجل العقاري، وتجميد سوق العقارات وتحويله إلى عبء اقتصادي على المواطنين، لا سيما أصحاب الدخل المحدود.

وبحسب أصحاب مكاتب عقارية، ارتفعت بدلات الإيجارات بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٥٪ منذ سقوط النظام، فيما أشار سمير النابلسي، صاحب مكتب عقاري في منطقة المشبكة بطرطوس، إلى أن السوق يعيش حالة من التخبط الشديد رغم تراجع أسعار العقارات في بعض المناطق بنسبة وصلت إلى ٥٠٪. وأضاف أن العقارات باتت تعتبر «أصولاً مجمدة»، لا تشهد أي حركة بيع حقيقية، وهو ما تسبب في ارتفاع حاد في أسعار الإيجارات.

وتتراوح الإيجارات السنوية في أحياء مثل البرانية والعريض والحمرا بطرطوس بين ٢٠ و٢٥ مليون ليرة سورية، أي ما يعادل نحو ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ دولار، وهي أرقام لا تتناسب مع دخول الغالبية العظمى من السكان. أما في اللاذقية، وتحديداً في مناطق مثل الرمل الجنوبي، طريق الكورنيش، الأميركان، الشارع الجديد، سكن الأطباء، وشارع الزراعة، فقد وصلت الإيجارات السنوية إلى ما بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون ليرة، بحسب الموقع والمساحة.

وأكد النابلسي أن أسعار البيع ارتفعت بنسبة ١٠ إلى ١٥٪، في حين ارتفعت الإيجارات بنسبة ٢٠٪ رغم التراجع العام في القدرة الشرائية للسكان. ويُلاحظ أن سكان الساحل تقليدياً كانوا ينفرون من السكن بالإيجار، غير أن جمود حركة البيع دفع العديد من المواطنين والمستثمرين لعرض عقاراتهم للإيجار، ما شكّل ضغطاً إضافياً على السوق.

من جانبه، قال عمر عثمان، وهو مالك عقارات في طرطوس، إن أسعار الشقق انخفضت من ٥٠٠ مليون ليرة إلى ما بين ٢٥٠ و٣٥٠ مليون ليرة، فيما تراجعت أسعار الغرف السكنية المستقلة من ٧٥ مليون إلى ٣٠ أو ٤٠ مليون ليرة. إلا أن هذا التراجع لم يُترجم إلى انخفاض في الإيجارات، بل زاد من الإقبال على الاستئجار، مما رفع الأسعار إلى مستويات قياسية.

وأشار عثمان إلى أن الإيجارات في بعض أحياء وسط المدن باتت تتجاوز ٧ ملايين ليرة شهرياً، مع اشتراط دفع مبالغ تصل إلى نحو ١٠ آلاف دولار مقدماً، في حين تراوحت الإيجارات في الأحياء الشعبية بين ٢ و٥ ملايين ليرة. هذا الواقع دفع العديد من الأسر للنزوح إلى ضواحي طرطوس واللاذقية، بحثاً عن بدائل أقل تكلفة، إلا أن تلك المناطق تعاني من نقص حاد في الخدمات وارتفاع تكاليف النقل، ما يجعل الانتقال إليها عبئاً اقتصادياً إضافياً.

وتشير التقديرات إلى أن الإيجارات ارتفعت في بعض المناطق الشعبية بنسبة ٥٠٪، فيما وصلت الزيادة إلى ١٠٠٪ في الأحياء الحديثة. وتضم مدن الساحل العديد من المناطق العشوائية التي يقطنها أكثر من نصف السكان، وتفتقر هذه المناطق إلى التنظيم والخدمات الأساسية، وسط مطالب بتسليمها لشركات تطوير عقاري لبناء مشاريع سكنية بمعايير حديثة.

ويرى خبراء أن اختلال السوق العقاري يعود إلى عدة عوامل، أبرزها تراجع السيولة، غياب الرقابة الحكومية، دولرة الأسعار، وعودة آلاف المغتربين الذين شكّلوا ضغطاً إضافياً على سوق الإيجارات. كما أدى غياب التنظيم إلى انتشار ظاهرة تسجيل عقود إيجار بأسعار وهمية، وفرض أسعار حقيقية شفهية، ما يعرّض المستأجرين للاستغلال والابتزاز.

ويؤكد مختصون في الشأن العقاري أن استقرار السوق مرهون بإعادة تفعيل دوائر السجل العقاري، وتسهيل القروض السكنية، وإنشاء مشاريع إسكان جديدة في الضواحي، إلى جانب فرض رقابة حكومية صارمة لضبط الأسعار ومنع التلاعب، وضمان الحق في السكن الكريم للمواطنين في الساحل السوري.

رغم تراجع أسعارها.. أهالي حماة يعزفون عن شراء السيارات

حماة/ جمانة الخالد

تراجعت أسعار السيارات المستوردة في حماة بنسبة كبيرة وصلت إلى ٧٥ بالمئة، حيث سجلت الأسعار رُبع السعر خلال حكم النظام السابق، وبالرغم من الانخفاض الغير مسبوق بأسعار السيارات إلا أن الكثير من الأهالي يعزفون عن شراء السيارات الحديثة بسبب الضائقة الاقتصادية التي تمر بها سوريا.

ويبدو أن حلم ركوب سيارة بات قريبًا لكثير من السوريين بعد أن كان مستحيلًا خلال عهد نظام الأسد المخلوع نظرًا لزيادة الرسوم الجمركية وكذلك العقوبات الأميركية والغربية المفروضة على البلاد ما جعل السيارات غالية الثمن، وبعد المباحثات التي تقوم بها السلطة من أجل رفع العقوبات عن سوريا، ما يعزز حلم اقتناء سيارة ذات قيمة عالية.

وعمد النظام السوري خلال خلال عقود على فرض رسوم وجمارك تصل إلى نحو ٣٠٠ أو ٤٠٠ بالمئة من قيمة السيارة الأصلية، مما جعل حلم ركوب السيارة مستحيلاً، وتحديداً مع وقف استيرادها بعد تصنيع عام ٢٠١١ والذي بلغت أسعار بعض سياراته ١٠٠ ألف دولار.

فيما طُبقت مؤخرًا إجراءات جديدة منها تخفيض الرسوم الجمركية بنسب تصل إلى ٨٠ بالمئة، ومنح فترة تجربة لمدة ثلاثة أشهر قبل تسليم السيارة بشكل نهائي.

ذلك جعل اليوم السيارة التي كان سعرها نحو ٣٠ ألف دولار لا تساوي ٨ آلاف دولار، والسيارة التي كان سعرها ١٢ ألف دولار لا تساوي ٣ آلاف دولار كمعدل تقريبي، وعلى هذا يمكن القياس، فبات هناك سيارات تباع بألف دولار وبالطبع هي قديمة الصنع.

وصل عدد السيارات المستوردة والداخلة إلى سوريا منذ شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي نحو ١٠٠ ألف سيارة، وهو رقم يعكس مدى الإقبال المتصاعد بعد تيسير الاستيراد وخفض التكاليف.

وأصدرت وزارة النقل السورية قرارا يقضي بإلغاء استيراد السيارات من موديل ٢٠١٠ وما دون، والسماح باستيراد السيارات من موديل ٢٠١١ وما فوق.

وسجّل رسم سيارات موديل ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٥ نحو ٢٫٥٠٠ دولار، مقارنة بما كانت تفرضه حكومة نظام الأسد السابق سابقاً من رسوم جمركية تصل إلى ٤٠٠ بالمئة من قيمة السيارة.

وكان استيراد السيارات شبه متوقف سابقا نظرا للتعقيدات والتكاليف العالية التي فرضها النظام السابق، وبعد قرار السماح الجديد، أصبحت أسواق السيارات المحلية بحالة من الإغراق المفرط نتيجة العروض الكبيرة من السيارات الحديثة وأسعارها المنخفضة.

ولاقى قرار خفض الرسوم الجمركية استحسانا لدى شريحة كبيرة من المواطنين، سواء لاقتناء سيارة حديثة بسعر مقبول، أو الحاجة لوسائل النقل الخاصة والعامة

ويتوقع المختصون أن يستمر انتعاش السوق مع تحسّن الأسعار، وأن يلامس نشاط قطاع خدمات السيارات من صيانة وتأمين وقطع غيار مستويات أعلى، بما يخلق فرص عمل ويعزز الدورة الاقتصادية الداخلية.

في سياق موازٍ، كشفت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، مؤخرا، عن وصول أول باخرة محملة بالسيارة إلى مرفأ طرطوس، عقب سقوط النظام المخلوع في سوريا.

وصرحت الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية عبر معرفاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، بأن الباخرة المحمّلة وصلت إلى مرفأ طرطوس، بعدد إجمالي نحو ٣ الاف و١٨١ سيارة.

وأشارت الهيئة، إلى أن الحدث يشكّل واقعاً إيجابياً للاقتصاد السوري خلال المرحلة المقبلة، لا سيما بعد توقف حركة العبور البحرية والتبادلات التجارية عبر المرافئ السورية، معلنة أنه خلال هذا الشهر سيشهد وصول باخرة تجارية أخرى، تحمل عدداً من السيارات إلى المرفأ.

الشباب في حلب يدفع الثمن في ظل نقص فرص العمل

تواجه مدينة حلب، التي كانت تعد العاصمة الاقتصادية لسوريا، أزمة بطالة متزايدة تضر بشريحة الشباب بشكل خاص. وبينما تتقاطع أحلام الآلاف من الشبان مع واقع اقتصادي قاس، تستمر البطالة في الارتفاع وسط غياب فرص العمل وتدني الأجور، رغم الوعود الحكومية التي لم تتحقق.

جمال الدين حمدان (٢٧ عاماً) من حي صلاح الدين، حاصل على شهادة في هندسة الميكاتيك، يعمل اليوم في ورشة لتصليح السيارات مقابل أجر يومي لا يتجاوز ٥٠ ألف ليرة سورية. يقول حمدان: «درست خمس سنوات في الجامعة واليوم أعمل في مجال لا علاقة له بتخصصي. حتى هذه الفرصة أعتبرها أفضل من لا شيء، لأن الحكومة لم تؤمن لي وظيفة».

وفي حي الأشرفية، يروي خليل تركو (٢٤ عاماً)، خريج المعهد التقاني لإدارة الأعمال، عن تجربته مع البحث عن وظيفة قائلاً: «قدمت على أكثر من عشرين إعلانًا للعمل، كلها تطلب خبرة أو راتباً لا يكفي لشراء خبز يومي. لا أستطيع أن أبدأ حياة مستقلة أو أفكر بالزواج».

أما ليث عيسى (٢٩ عاماً) من حي الجميلية، الذي يحمل إجازة في الأدب الإنجليزي، فيعمل نادلاً في مطعم. يوضح: «لم أتمكن من إيجاد أي وظيفة في التعليم الخاص أو العام. حتى العمل الحر لم يعد مجدياً. نحن نعيش على الأمل فقط».

من جانبه، أكد مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في حلب، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن هناك أزمة حقيقية في سوق العمل، خصوصاً بين الشباب. وقال: «نقر بوجود مشكلة حقيقية في توفير فرص العمل، وهناك برامج تشغيل مؤقتة وتمويل مشاريع صغيرة، لكن عدد المستفيدين منها لا يزال محدوداً».

وفيما يتعلق بالأجور، أضاف المسؤول: «الرواتب تحددها سوق العمل والعرض والطلب، ولا يمكننا إجبار القطاع الخاص على زيادات غير مدروسة. نحتاج إلى استثمارات حقيقية لخلق فرص مستدامة».

لكن الشباب الذين التقيناهم يعتبرون أن هذه التصريحات لا تعدو كونها وعوداً لم تُنفذ، إذ يقول ليث: «نسمع عن دعم المشاريع الصغيرة، لكن القروض تعجيزية، والمتابعة غائبة».

ومع استمرار معاناة الشباب الحلبي في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، تبقى المدينة التي كانت يوماً مركزاً صناعياً وتجارياً، مكاناً يعيش فيه الشباب غريتهم عن وطنهم، في انتظار فرص عمل قد تأتي يوماً.

اللامركزية الديمقراطية في سوريا ضرورة تاريخية لإعادة بناء الدولة والمجتمع بعد عقود من السلطوية

إعداد/ سلاف العلي

تواجه سوريا اليوم تحدياً تاريخياً ووجودياً غير مسبوق، يتمثل في إعادة بناء دولة ممزقة ومجتمع مكلوم بعد سنوات من الحرب والصراع والسلطوية الشديدة. وفي خضم هذا الواقع المعقد، تبرز اللامركزية الديمقراطية كخيار لا بديل عنه لإعادة تأسيس العلاقة بين المواطن والدولة على أساس المشاركة والعدالة، وذلك بعد أن فشل النظام السوري السابق، المعروف بسلطويته المطلقة، في تحقيق أي شكل من أشكال الحكم الرشيد أو التشاركي.

فالنظام السوري الذي سقط نتيجة الانتفاضة الشعبية والحرب، كان من أشد الأنظمة سلطوية في منطقة الشرق الأوسط، إن لم يكن أشدها على الإطلاق، حيث تفوّق في قمعه على جميع الأنظمة المجاورة. هذه السلطوية الصارمة لا يمكن أن تتوافق مع فكرة اللامركزية بأي شكل، إذ إن اللامركزية تتطلب بالضرورة نقلاً فعلياً للسلطة من المركز إلى المناطق، وهو ما يُعد مستحيلاً عملياً في ظل نظام قائم على احتكار السلطة والاستبداد.

إن المجتمع السوري، في لحظته الراهنة التي تتسم بانهيار مؤسسات الدولة الوطنية إلى درجة تقترب من العدم، بات في أمسّ الحاجة إلى إعادة صياغة العقد الاجتماعي على أسس جديدة، تكون اللامركزية فيها عنصراً جوهرياً. ويزداد الأمر تعقيداً وخطورة مع تصاعد التحديات التي تواجه وحدة الأراضي السورية وسيادتها، في ظل سياق إقليمي مضطرب يعزز هذه المخاطر.

ورغم هذه الضرورة، فإن صياغة استراتيجية وطنية شاملة للامركزية لا تزال تواجه تحديات كبيرة، أبرزها الغياب التام لرؤية واضحة لنظام الحكم الجديد الذي سيقود البلاد في المرحلة المقبلة. فالواقع السوري يتميز بتعقيدات وتشابكات سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية، ما يجعل من الصعب تصور نموذج للامركزية يناسب هذا المشهد دون وجود توافق سياسي ووطني واسع. وفي هذا السياق، يشكّل تضمين رؤية متكاملة للامركزية ضمن الدستور السوري الجديد جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه من أي نهج عقلاني لإدارة مرحلة ما بعد النزاع. فبالإضافة إلى كون اللامركزية وسيلة فعّالة لتحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية، فقد أثبتت تجارب عديدة حول العالم أن اعتمادها يساعد في إدارة التنوع المجتمعي والاعتراف بالهويات المحلية، من خلال توسيع صلاحيات الحكم المحلي.

ويشدد مراقبون على ضرورة اعتماد ضمانات مسبقة قبل الشروع في تنفيذ هذا النموذج، وذلك من خلال آليات تشاورية شاملة تشارك فيها جميع الأطراف والمكونات السورية، على أن تُفضي هذه المشاورات إلى اتفاقات واضحة حول المبادئ الأساسية، ثم إلى تحديد المواصفات التقنية لتطبيق هذه المبادئ عمليّا على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بتطبيق اللامركزية، يبرز نوعان رئيسيان من التحديات:

التحدي الأول: يتمثل في الوصول إلى اتفاق وطني جامع حول الهدف الأساسي لطبيعة النظام اللامركزي الذي سيتم تضمينه في الدستور الجديد.

التحدي الثاني: يتجلى في كيفية تصميم وتنفيذ مسار آمن لتحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال ثلاث مراحل مترابطة تبدأ كل منها بعد إنجاز السابقة:

١. الاتفاق على المبادئ العامة التي ستحكم اللامركزية.

٢. تعريف النموذج التفصيلي الذي سيتبعه النظام اللامركزي.

٣. وضع الأدوات والضمانات التنفيذية الكفيلة بتحقيق ما تم الاتفاق عليه فعلياً على الأرض.

ويرى خبراء أن السوريين سيحتاجون إلى الاستفادة من التجارب المقارنة في بلدان أخرى مرّت بظروف مشابهة، من أجل تقليص حجم المخاطر أثناء تطوير وتنفيذ النموذج السوري الخاص باللامركزية. ويؤكدون في هذا السياق على أهمية أن تكون النصوص الدستورية المتعلقة باللامركزية دقيقة ومفصلة قدر الإمكان، فكلما زادت دقة النص، كلما قلت مساحة التأويل والاجتهاد لدى الحكومات والمشرعين، وبالتالي أصبح من الصعب تقليص صلاحيات السلطات المحلية أو تجاوزها من قبل المركز.

كما يلفت المتخصصون إلى أن الاحترام الحقيقي لمبدأ المساواة بين المواطنين يتطلب أكثر من مجرد إصلاح إداري، بل يستدعي إعادة هيكلة شاملة في البيئة القانونية والمدنية، على رأسها الاعتراف بحق أي مواطن أو مواطنة في اللجوء إلى القانون المدني بدل قوانين الأحوال الشخصية القائمة على الانتماءات المذهبية أو الطائفية. إلى جانب ذلك، يجب أن يكفل الدستور الجديد الحقوق الجماعية للمكونات المجتمعية، لا سيما تلك التي عانت من التهميش والإقصاء خلال العقود الماضية.

وفي إطار إعادة بناء هيكل الدولة السورية، قد يتفق السوريون على إعادة ترسيم الوحدات الإدارية الحالية، بل وتغيير تقسيم المحافظات نفسه. لكن الخبراء يشددون على أن أي تغيير إداري يجب أن يتم استناداً إلى معايير جغرافية وتنموية وليس على أساس عرقي أو ديني. ويجب أن يُراعى في هذا الإطار مبدأ التوزيع العادل للموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق المختلفة. كما يعد تشكيل المجالس المحلية عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة ركيزة أساسية لإرساء شرعية شعبية لهذه المجالس، وهو ما يشكل شكلاً مباشراً من أشكال اللامركزية السياسية.

ومن جهة أخرى، أدت سنوات النزاع والنزوح الجماعي من مناطق بأكملها إلى تعقيدات كبيرة في ملف الملكية والممتلكات. ويقترح متخصصون إنشاء هيئة انتقالية خاصة تتعاون مع المجالس المحلية في كل منطقة لإدارة ملفات العودة واسترداد الحقوق والممتلكات. ورغم أن مثل هذه القضايا تندرج ضمن برامج العدالة الانتقالية عادة، إلا أنه لا بد من أن تكون هذه الملفات خاضعة للمساءلة الكاملة، وأن تُدرج في سياق التفاوض الوطني حول اللامركزية، لما لها من قدرة على تفجير ملايين القضايا الخلافية في المستقبل إذا لم تُحل بطريقة عادلة وشفافة.

ولا يغيب عن المراقبين أن مسار اللامركزية في سوريا سيكون محفوفاً بالتحديات، نظراً للواقع الأليم الذي تمر به البلاد، إذ أن الدولة باتت محطّمة إلى حد كبير، وقد فقدت جانباً كبيراً من سيادتها الفعلية، في حين يعاني المجتمع من آثار التمزق والتهجير والانقسام. ومع ذلك، فإن السوريين بمختلف أطيافهم يتطلعون إلى تأسيس مواطنة ديمقراطية حقيقية يتمتع بها جميع الأفراد على قدم المساواة.

إن ما عاشه السوريون طوال الخمسين سنة الماضية من فساد سياسي واجتماعي ممنهج، وقمع للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، يستدعي اليوم إصلاحاً جذرياً. وبعد هذه التجربة الطويلة من الحكم الشديد المركزية، فإن الانتقال إلى نظام لامركزي ناجح سيكون عملية طويلة الأمد تتطلب تغييرات عميقة على مستوى الثقافة السياسية، ليس فقط بين المواطنين العاديين، بل حتى بين النخب السياسية والفكرية نفسها.

ولهذا، فإن بناء هذا النموذج يستدعي تكييف المناهج التعليمية، وإطلاق برامج ثقافية وإعلامية جديدة تساهم في تعزيز ثقافة المشاركة والحقوق والمساءلة. ورغم أن الطريق مليء بالمخاطر، إلا أن هذا النموذج يشكل أفضل مدخل متاح لإعادة تعريف المعادلة السياسية السورية بعد انهيارها، وهو ما سيمكّن السوريين في نهاية المطاف من استعادة هويتهم الوطنية الجامعة، وبناء مستقبل مشترك قائم على العدل والمساواة والديمقراطية.

الهوية الوطنية السورية وتحديات المستقبل

إعداد/ ا.د ن

تُعتبر الهوية الوطنية السورية اليوم في قلب التحديات السياسية والاجتماعية، حيث أصبحت مسألة معقدة وجامعة نتيجة لتعدد المكونات الاجتماعية والثقافية في البلاد، بالإضافة إلى التأثيرات العميقة للثورة السورية والحرب المدمرة التي بدأت عام ٢٠١١. هذا التحدي التاريخي يتطلب مراجعة عميقة ومؤسسة لمفهوم الهوية الوطنية السورية، خاصة مع تعمق التجاذبات السياسية والاجتماعية التي أثرت على الهوية السورية على كافة الأصعدة.

منذ بداية الحرب، أظهرت الثورة السورية مجموعة من الهويات الثقافية والعرقية والدينية التي كانت مختبئة أو مكبوتة تحت سطح المجتمع السوري، لتطفو على السطح مجدداً. وقد ظهرت بشكل خاص هوية الإسلام السياسي، حيث تم إحياؤها في ظل تداعيات الصراع. إلى جانب ذلك، ظهرت مطالب بعودة الهوية الاجتماعية القومية السورية على خلفية تدهور العلاقة مع النظام العربي، وتفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية. وفي هذا السياق، طرح مفهوم «العروبة» بشكل مستمر في الدوائر السياسية، وكان يعكس مناداة لبعض الفئات للعودة إلى القيم القومية في تعريف الهوية السورية.

الهوية السورية اليوم تُعاني من تأثيرات عميقة بسبب تداعيات الحرب التي ألقت بظلالها على هذه الهوية، لتصبح مُجرد مفهوم مشوّه أو غير مكتمل. فقد دُمرت الهوية الوطنية السورية بفعل الحرب، وزادت تعقيداتها بظهور الصراعات بين الهويات الفرعية التي تتافس الهوية الوطنية الجامعة. لكن، رغم هذه الظروف الصعبة، يظل الشعب السوري يمتلك قدرة على تثبيت هوية موحدة تقوم على أسس راسخة من القيم والمبادئ التي تعزز من وحدتهم على الرغم من الانقسامات الظاهرة.

وتعتبر المنطقة السورية جغرافياً وتاريخياً مفتوحة على حضارات متنوعة، وقد ساهمت هذه الحضارات في بناء هذه المنطقة المميزة. من هنا، ينادي العديد من المفكرين والسياسيين بضرورة تجاوز الإطار القومي المؤدلج والتركيز على الشراكة بين شعوب هذه المنطقة. في ظل النزاع المستمر، فإن تجديد طرح مفهوم الهوية السورية في هذا السياق لا يعد أمراً ترفياً فكرياً بل ضرورة مُلحة. فإعادة طرح الهويات في سوريا، سواء كانت قومية أو دينية، من شأنها أن تؤدي إلى استمرار الصراع في المنطقة، مما يؤدي إلى استنزاف طويل الأمد للموارد والمقدرات. لذا، فإن التحول إلى إطار الشراكة بين الشعوب في المنطقة هو السبيل الأفضل للخروج من دائرة الصراع المزمن.

وبالحديث عن أهمية طرح هذا الموضوع في ظل الأزمة السورية، نجد أن هوية الشعب السوري اليوم قد تعرضت للعديد من التشوهات التي خلقتها الحرب والصراعات الداخلية والخارجية. فعلى الرغم من وجود هوية وطنية واحدة، إلا أن الأزمات والتحديات جعلت بعض السوريين يتساءلون عما إذا كانت سوريا اليوم تمتلك هوية واحدة أم هويات متعددة. وقد ظهرت هويات متطلعة نحو الخارج، مما جعل موضوع الهوية الوطنية السوري يصبح في قلب النقاشات الفكرية والجماهيرية.

إن الحديث عن الهوية السورية في مرحلة ما بعد الحرب لا يمكن فصله عن الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرضت لها سوريا طوال سنوات الأزمة. هذه الضغوط قد أسفرت عن تصدعات في المفهوم الوطني، وجعلت السوريين يواجهون تساؤلات حاسمة تتعلق بهويتهم: «من نحن؟» و«كيف نتمكن من الحفاظ على الهوية الوطنية في ظل تنوعنا الثقافي والديني والعرقي؟» هذه التساؤلات تزداد إلحاحاً في ظل واقع يتطلب الحفاظ على الجغرافية السورية والهوية المشتركة بين أبناء الوطن.

وفي هذا السياق، يُؤكد المفكرون أن الهوية ليست ثابتة بل هي حركية، تتطور وفقاً للظروف الحالية والسابقة والمستقبلية. إذ أنها تتأثر بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتعكس قدرة الشعب السوري على التكيف والتجديد. والمكون الأساسي للهوية الوطنية السورية في ظل الأزمة هو مفهوم «المواطنة»، الذي يعكس الارتباط بالأرض والدولة. فالمواطنة هي الأساس الذي يحدد الانتماء والهوية الوطنية، ويجب أن تستند إلى قيم أساسية مثل المساواة، الحرية، وحرية التعبير، لضمان وحدة المجتمع السوري.

يجب أن تُعزز هذه الهوية عبر ثقافة المواطنة، التي تُمكن المواطن السوري من تحقيق حقوقه وحرياته في إطار الدولة الحديثة. فمن خلال المواطنة الحقيقية، تتجسد الهوية الوطنية السورية التي تشمل الجميع وتبني على أسس من العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع فئات الشعب السوري. وهذا يساهم في صيانة الوحدة الوطنية السورية ويعزز من صمود المجتمع في مواجهة التحديات المستقبلية.

إن مواجهة هذا التحدي والانتقال إلى مفهوم شراكة حقيقية بين جميع مكونات الشعب السوري، بعيداً عن الهويات الفرعية، هو السبيل الوحيد لتوحيد السوريين وبناء هوية وطنية جامعة تقف في وجه كل التحديات التي تواجههم.

ارتفاع أسعار الخضراوات يفاقم الأزمة المعيشية في ظل انهيار اقتصادي مستمر

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تشهد الأسواق السورية، وخاصة في العاصمة دمشق، موجات غلاء متتابعة منذ مطلع العام الحالي، في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي يعاني منها المواطن السوري بشكل يومي. وتأتي هذه الموجات وسط ازدياد في نسب البطالة، وتراجع في الخدمات العامة، وانهيار مستمر في قيمة الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، ما انعكس بوضوح على أسعار السلع الأساسية، وفي مقدمتها الخضراوات والفواكه.

ووفقاً لأحدث تقارير برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن نحو ٨٠٪ من السكان في سوريا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بينما تخطت نسبة الفقر ٩٠٪، في مؤشرات تعكس عمق الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ سنوات، والتي تزداد حدتها مع مرور الوقت دون حلول جذرية تلوح في الأفق.

في هذا السياق، شهدت أسعار الخضراوات والفواكه في سوق الهال بدمشق ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأسابيع الماضية، ما أثار استياء المواطنين وأدى إلى زيادة كبيرة في الأعباء المعيشية. ورغم ذلك، يرى بعض التجار أن الأسعار ما تزال «معتدلة» نسبياً، باستثناء بعض الأصناف مثل «الجانرك»، الذي تجاوز سعر الكيلو غرام منه ٧٠ ألف ليرة سورية، ويختلف السعر بحسب حجم الحبة وجودتها.

وارتفعت أسعار البندورة بشكل خاص خلال الأيام القليلة الماضية، مع توقعات باستمرار هذا الارتفاع خلال الشهر القادم. ويرجع التجار السبب إلى توقف الاستيراد من مصر والأردن لانتهاء الموسم الزراعي فيهما، ما جعل السوق المحلية تعتمد كلياً على الإنتاج المحلي الذي لا يلبي الحاجة المتزايدة.

أما على صعيد حركة التبادل التجاري عبر معبر نصيب – جابر الحدودي مع دول الخليج العربي، فقد وصفها التجار بأنها متواضعة في الوقت الراهن، حيث لا يتجاوز عدد البرادات المصدّرة يومياً إلى الخليج من ٢ إلى ٣ فقط، وهو رقم يعكس تراجعاً كبيراً مقارنة بالفترات السابقة التي شهدت نشاطاً أكبر. وأرجع التجار هذا التراجع إلى انتهاء موسم الحمضيات والفواكه الممتازة التي كانت تمثل النسبة الأكبر من الصادرات السورية، في انتظار بدء موسم الفواكه الصيفية.

هذا التراجع في التصدير لا ينعكس فقط على الأسعار المحلية، بل يؤثر أيضاً على توفر القطع الأجنبي، الذي يُعد أحد أهم موارد دعم التجارة والاقتصاد في البلاد، ما يزيد من صعوبة الحفاظ على استقرار الأسواق والأسعار.

وتستمر أسعار الخضراوات والفواكه بالارتفاع بشكل مطرد، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأعباء المعيشية على المواطنين، الذين باتوا يعانون من صعوبة تأمين احتياجاتهم الغذائية اليومية. وترجح أسباب هذا الارتفاع إلى عدة عوامل متداخلة، أبرزها انخفاض الإنتاج المحلي نتيجة الظروف المناخية، وارتفاع تكاليف النقل والتخزين، والانخفاض الحاد في قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي، وهو ما أثر سلباً على القدرة الشرائية لدى معظم المواطنين.

وفي ظل هذا الوضع المتردي، يتهم مواطنون بعض التجار باستغلال الظروف الاقتصادية ورفع الأسعار دون مبرر واضح، مما يزيد من حالة الاستياء والغضب الشعبي تجاه الغلاء المستمر، ويدفع الكثيرين للمطالبة بإجراءات عاجلة وحاسمة من الجهات المعنية.

ويطالب المواطنون الجهات الرقابية المختصة بضبط الأسواق، ومراقبة الأسعار، ومحاسبة المخالفين، بالإضافة إلى توفير المواد الأساسية بأسعار تتناسب مع دخل المواطن السوري الذي تآكل بفعل التضخم والانهيار الاقتصادي المستمر، وذلك في محاولة لتخفيف معاناة الناس والحد من آثار الأزمة الخانقة التي تمس كل جوانب الحياة اليومية.

البضائع التركية تغزو أسواق حلب والصناعة المحلية تدفع الثمن

حلب/ خالد الحسين

تتزايد البضائع التركية في أسواق مدينة حلب، التي كانت ولا تزال تعد مركزاً تجارياً وصناعياً مهماً في سوريا. من المواد الغذائية إلى الألبسة والأدوات المنزلية، تملأ المنتجات التركية رفوف المحال بأسعار أقل من مثيلاتها المحلية، مما يهدد الصناعات المحلية ويضعف الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، تحمل هذه البضائع خطراً مزدوجاً تهديداً مباشراً للصناعة السورية، وأزمة في الرقابة على جودتها ومصدرها.

ورغم الظروف الصعبة التي خلفتها سنوات الحرب والتدمير الواسع الذي طال العديد من المعامل في حلب، تمكن بعض الصناعيين من محاولة النهوض مجدداً. لكنهم يواجهون منافسة غير متكافئة من البضائع التركية، التي تدخل عبر معابر شمال غرب سوريا بسهولة، في ظل ضعف الرقابة الجمركية وتهاون الجهات المعنية.

أبو ناصر، صاحب معمل للنسيج في مدينة الشيخ نجار الصناعية، عبّر عن استيائه من الوضع، قائلاً: «نحن لا نملك الكهرباء ولا الوقود الكافي لتشغيل خطوط الإنتاج، بينما تغرق السوق ببضائع نُسجت في معامل مجهزة ومدعومة. كيف يمكن لنا أن ننافس؟» وأضاف: «الأسوأ أن الزبائن يفضلون التركي لأنه أرخص، رغم أن الجودة ليست دائماً أفضل. نحن نغرق في الخسائر ولا أحد يسأل».

من جانبه، أكد الخبير الاقتصادي الدكتور سمير الأحمد أن البضائع التركية تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد السوري، خاصة في المدن الصناعية الكبرى مثل حلب. وقال: «المشكلة لا تكمن فقط في المنافسة، بل في غياب سياسة حمائية حقيقية. الصناعة الوطنية تحتاج إلى دعم حكومي جاد: تخفيض تكاليف الإنتاج، تسهيلات ضريبية، وتوفير مستلزمات التصنيع.» وأضاف: «الكثير من البضائع التركية تدخل دون شهادة منشأ، أو عبر طرق غير شرعية، ما يعرّض المستهلك لخطر المنتجات المقلدة أو منتهية الصلاحية. ولا توجد منظومة فعالة لمراقبة هذه السلع».

وفي ظل تحذيرات الصناعيين، لا يبدو أن الحكومة قد اتخذت خطوات حاسمة لدعم القطاع الصناعي أو وضع إجراءات للحد من تهريب البضائع أو مراقبة جودتها. وحتى المناطق الصناعية التي كانت من المفترض أن تكون نواة لإعادة بناء الاقتصاد، تعاني من الإهمال وسوء الخدمات.

من جانبه، أشار صاحب متجر في حي المشارقة إلى الوضع الصعب الذي يواجهه قائلاً: «أنا لا أستورد البضائع التركية بنفسي، بل أشتريها من تجار الجملة في المدينة. الزبون يريد الأرخص، وأنا مجبر على تلبية طلباته. البضاعة السورية جيدة، لكن لا أحد يدعمها».

ومع غياب التخطيط الحكومي وتراجع الإنتاج المحلي، تواصل الصناعة الحلبية، التي كانت فخراً لسوريا، صراعها للبقاء في وجه منافسة غير عادلة من المنتجات المستوردة، دون حلول حقيقية لدعم الصناعات المحلية.

ارتفاع أسعار وتذبذب بأسواق حماة

حماة/ جمانة الخالد

يعيش غالبية الناس في محافظة حماة وسوريا عامة، وضعاً معيشياً قاسياً، لا يستطيع ربّ الأسرة، تأمين طعام وشراب أسرته، بسبب الانهيار الاقتصادي وانهيار الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي، وانخفاض الدخل إلى أدنى مستوياته، بالتزامن مع الارتفاع الجنوني في أسعار المواد الغذائية والأساسية في البلاد.

وسجلت أسعار المواد الغذائية والأساسية ارتفاعاً نسبياً في أسواق حماة، وبمعدلات متفاوتة بعد فترة من الاستقرار شهدتها الأسعار طوال الشهور الأخيرة.

وأجمع مواطنون وتجار على الشكوى من تذبذب سعر الصرف الذي يؤثر بالتبعية على الأسعار في الأسواق على المواطنين والتجار على حدّ سواء.

منذ بداية الأسبوع الجاري، تراجع سعر صرف الليرة السورية في السوق السوداء، فيما حافظ على استقراره في النشرة الرسمية الصادرة عن "المصرف المركزي".

وأرجع تاجر ارتفاع الأسعار إلى التذبذب الحاصل في سعر الصرف، بينما تتوفر السلع والمواد بجميع أنواعها بالسوق، نافيًا وجود نقص بالمعروض. وأردف بأنه على سبيل المثال وصل سعر الصرف مؤخرًا إلى ١٣,٢٠٠ ليرة مقابل الدولار الواحد وفي اليوم التالي عاود للتراجع إلى ١٢,٥٠٠ ، وهو ما يكون له تأثير مباشر وكبير على أسعار المواد وحدوث فروقات فيها، مؤكدًا أن قيمة الليرة هي المتحكم الرئيسي في حركة السوق.

وتأثرت حركة الإقبال على الشراء وانخفضت، عندما ارتفع سعر الصرف خلال الأسبوع الأخير، لكنها تحسنت مع أول تحسّن في قيمة الليرة، مؤكدًا أن حركة الشراء ضعيفة نظرًا لانخفاض دخل المواطنين ومتخراتهم التي لم تمكّنهم من شراء المواد والسلع، وتسببت في ضعف قوتهم الشرائية.

ويبلغ راتب الموظف السوري ٢٥ دولاراً في الشهر، بينما يعيش تسعة من كل عشرة أشخاص في سوريا في فقر، بسبب سنوات النزاع وتدهور الاقتصاد وارتفاع تكلفة المعيشة.

وأضاف: «الأسوأ أن ارتفاع الأسعار يرجع لارتفاع سعر الدولار، بينما تشهد الأسواق حركة ضعيفة للشراء لعدم توافر الموارد المالية لدى السوريين. وأضاف أن المواطنين يفضلون شراء الضروريات من السلع كالطعام والسكر والأرز، خاصة وأن غالبية السوريين الآن باتوا يعتمدون على التحويلات من الخارج.

وقفزت أسعار السلع الغذائية قفزات كبيرة، فغلاء الأسعار انعكس سلبا على حركة الأسواق في سوريا، ودفع غالبية السوريين إلى شراء ما هو ضروري للحياة المعيشية فقط والتخلي عن كثير من السلع.

ويعزو تجار ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع قيمة الشحن وأجور السيارات الناقلة للمواد، مشيرين إلى أنها تتغير بشكل يومي ودائم. كما أن حركة البيع والشراء باتت شبه متوقفة بسبب ارتفاع سعر الدولار، نظرًا لتخوف المواطنين الناتج عن تذبذب السعر، وربطها استقرار الأسعار بالشراء.

وينعكس أي تدهور لسعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأميركي، بشكل كبير على الوضع المعيشي للمواطنين الذين أنهكهم الفقر والارتفاع الجنوني واللحظي في الأسعار، وتضخم أزماتهم المعيشية، وهو ما يعمق من معاناتهم المعيشية.

دمشق.. استيلاء تعسفي على المنازل في الديماس وعش الورور

دمشق/ مرجانة إسماعيل

تبرز حوادث من نوع آخر لا تقل خطورة عن التفلت الأمني واستمرار الانتهاكات شبه اليومية بحق المدنيين في العديد من المناطق السورية، ورغم التوترات الطائفية المحتشنجة وعمليات القتل العشوائي، بدوافع طائفية وانتقامية التي تشهدها البلاد منذ أشهر عدة، تتمثل تلك الحوادث في الاستيلاء القسري على منازل المدنيين، تحت تهديد الاعتقال والضرب، من قبل مجموعات مسلّحة محلية يقال إنها محسوبة على السلطات بدمشق.

ويُواجه عشرات السكان في حي عش الورور شمال شرق دمشق، عمليات استيلاء منهجة على منازلهم من قبل مجموعات مسلّحة محلية، وسط اتهامات لمختار الحي، المنحدر من منطقة برزة، بـ"التواطؤ" مع تلك المجموعات، وتسهيل عمليات السيطرة على الممتلكات دون مستند قانوني.

وجرى الاستيلاء على أكثر من ٥٠ منزلا في حي عش الورور شمال شرق العاصمة دمشق، في حملة وصفت بـ"الممنهجة"، وفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان.

يُجبر سكان على إخلاء منازلهم قسرا، تحت تهديد التوقيف أو الاعتقال، بناءً على تهم معدّة مسبقا مثل "الضلوع في جرائم خلال فترة النظام السابق" أو "التشبيح"، ما يجعلهم عرضة للملاحقة الأمنية.

واستطاعت منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" توثيق ١٢ حالات طرد لعائلات واستيلاء على منازلها في مساكن الديماس، وكذلك التعرف على هوية غالب المُلّاك، من خلال التحدث مع مصادر محلّية، وشهود عيان.

وحدثت الحالات الموثقة في تواريخ متفرقة بعد الـ٨ من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، وكانت جميعها تعسفية، إذ قامت الجهات العسكرية الضالعة بطرد العائلات بشكل اعتباطي وتعسفي دون منحها مهلة كافية قبل المغادرة، ودون أن تقدم أي أوامر من محكمة مختصة تتبع الإجراءات القانونية اللازمة، والتي رافقتها حالات اعتقال تعسفي وتهديدات لأحياء أفراد من العائلة وإهانات ذات طابع طائفي.

كما رافقت عمليات الطرد اعتقالاتٍ لأكثر من ١٢ من المقيمين، واقتيادهم إلى جهات مجهولة دون مذكرات قانونية تبرز أسباب الاعتقال، وإخفائهم بشكل قسري، وفقاً للمنظمة.

ورغم تصاعد الحوادث، يمتنع كثير من المتضررين عن تقديم شكاوى رسمية أو الكشف عن هوياتهم، خوفا من الانتقام أو الاعتقال، في ظل غياب أي ضمانات قانونية أو حماية فعلية من السلطات.

واضطر سكان في حي عش الورور إلى بيع منازلهم بأسعار "رخيصة"، في محاولة لتجنّب مصادرتها أو الاستيلاء عليها قسرا. وغادرت العديد من العائلات غادرت الحي باتجاه مناطق يرونها أكثر أمانا، هربا من والمضايقات المتصاعدة، وسط غياب أي إجراءات رادعة من قبل السلطان.

في المقابل تزعم مجموعات أن الأراضي التي تقع عليها هذه المنازل تعود ملكيتها لهم، أو أنها صودرت سابقا من الدولة. إلا أن معظم هذه العقارات، تندرج ضمن فئة "أملاك الدولة" أو "أراضٍ بصفة انتفاع أو وضع يد"، ولا تحمل وثائق ملكية رسمية (طابو)،

ما يسهل لعمليات الاستيلاء وفرض السيطرة عليها، وسط غياب الشفافية القانونية وغياب دور مؤسسات الدولة في حمايتها.

وتأتي هذه الحوادث في ظل تصاعد الانتهاكات بحق المدنيين في مناطق متعددة من سوريا، سواء عمليات القتل العشوائي بدوافع طائفية وانتقامية، أو حوادث الخطف المتكررة، لا سيما في الساحل السوري، ومدينة حمص وسط سوريا، ومناطق سهل الغاب في ريف حماة.

ولا شك أن هذه الحوادث العنيفة والعشوائية تعكس هشاشة الوضع الأمني في العديد من المناطق السورية، وتفتح الباب أمام المزيد من التصعيد. فيما يبدو أن غياب المحاسبة وتجاهل السلطات السورية الجديدة لنداءات الأهالي بتوطيد الأمن والاستقرار وضبط هؤلاء المسلحين المنفلتين، وفتح تحقيقات جدية حيال هذه الحوادث، سيزيد حتما الشعور لدى المدنيين بأن الدولة لا تملك القدرة أو ربما متواطئة في انتشار هذه الفوضى الأمنية.

ويُحذر الخبراء من أن استمرار هذا النهج قد يُدخل سوريا في دوامة لا تنتهي من العنف المتبادل، ويؤخر فرص الاستقرار وإعادة بناء الثقة بين مكونات المجتمع.

إجراءات السلطة تحدث تدهوراً للوضع المعيشي في الساحل السوري

تقرير/ سلاف العلي

تشهد مدن الساحل السوري، من اللاذقية وجبلة إلى بانياس وطرطوس، تدهوراً متسارعاً في الأوضاع المعيشية للسكان، في ظل ما يصفه الأهالي بالإجراءات العشوائية والتعسفية التي تتخذها السلطة الحاكمة في دمشق، والتي باتت تنذر بكوارث اجتماعية وأمنية خطيرة. المواطنون في تلك المدن يواجهون تحديات يومية قاسية، من فقدان الخبز وارتفاع الأسعار الجنوني إلى تسريح الآلاف من أعمالهم، ما يهدد بانفجار شعبي في حال لم يتم التراجع عن هذه السياسات أو التعامل معها بعقلانية.

يرى كثيرون أن القطيعة مع ماضي الحكم الاستبدادي الذي أذاق السوريين العذاب والذل كان ضرورياً، غير أن الطريقة التي جرت بها الإجراءات الأخيرة، والتي شملت فصل موظفين وحرمان آخرين من رواتبهم أو استثناء المتقاعدين من الزيادات، تجاوزت حدود المعقول. إذ يعتبر المواطن السوري أن قطع الرزق هو بمثابة قتل للأسرة، وليس للفرد فقط، وهو ما يجعل هذه الإجراءات مصدراً رئيسياً لخلق أزمات اجتماعية كالفقر والتشرد والبطالة وارتفاع نسب الطلاق والدعارة وانتشار الجريمة المنظمة وتجارة الأعضاء والمخدرات، إضافة إلى اتساع ظاهرة عمالة الأطفال ونبش القمامة والتسرب من المدارس.

في شوارع اللاذقية وجبلة وبانياس وطرطوس، بات مشهد الطوابير الطويلة أمام الأفران خبزاً يومياً، حيث يضطر المواطنون للانتظار لساعات في سبيل الحصول على ربطة خبز واحدة، في حين يستغل سماسرة السوق السوداء هذا الواقع، ويبيعون الربطة بمبلغ يصل إلى ١٠,٠٠٠ ليرة سورية، بأقل من عدد الأرغفة المخصص رسمياً. هذه الأزمة ليست منفصلة عن الانهيار الاقتصادي الشامل الذي تعانيه البلاد، إذ تتآكل القدرة الشرائية للأجور يوماً بعد يوم، وسط غياب أي خطط إنقاذ اقتصادية فعالة.

لم تعد تكاليف المعيشة مقتصرة على الغذاء فقط بل تشمل السكن والمواصلات والتعليم والرعاية الصحية والاتصالات، وهي نفقات باتت خارج قدرة معظم الأسر، حتى تلك التي كانت تعتمد على وظائف الدولة. ومع تزايد أعداد المسرحين وانقطاع الرواتب وغياب البدائل، اتسعت الهوة بين الدخل والإنفاق بشكل ينذر بكارثة معيشية شاملة، حيث لم تعد الأسرة قادرة على تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الحياة.

أما القطاع الصحي، فقد بات عبئاً جديداً ينهك كاهل المواطنين، إذ تحولت كلفة العلاج إلى خطر موازٍ للمرض نفسه. كثير من الحالات الصحية الطارئة تنتهي بفقدان الحياة، لا بسبب خطورتها، بل لأن المريض لا يملك ما يدفعه، في ظل غياب أي دور فعلي للدولة في دعم القطاع الصحي أو تقديم تأمين صحي حقيقي يغطي الحالات الحرجة. هذه الفجوة المتزايدة بين الحق في العلاج والقدرة على الوصول إليه، تشكل أزمة إنسانية تتطلب تدخلاً عاجلاً وحقيقياً.

النظام الحالي للأجور في سوريا يُعد من الأسوأ إقليمياً وعالمياً، حيث لا تتناسب الرواتب مع تكاليف المعيشة، ما يزيد من ضغوط الحياة على المواطنين، الذين يواجهون أسعاراً مرتفعة بلا أي رقابة حقيقية، مقارنة بدول مجاورة تقدم أجوراً أعلى وسلعاً أرخص.

في هذه الظروف القاتمة، يزداد تلاشي مفهومي الأمن والأمان، وهما الركيزتان الأساسيتان لأي حياة كريمة. فإلى جانب غياب الأمان الاقتصادي، يشعر السوريون في مدن الساحل، كما في غيرها، بانعدام الأمان الشخصي، وسط تزايد جرائم القتل والخطف والسطو، وبعضها يحدث على مقربة من مراكز الشرطة، دون أي محاسبة. كما تنتشر ظاهرة الاستيلاء على الممتلكات دون وجه حق، ما يعكس استفحال الفساد وتراجع هيبة القانون، وهو ما تسبب أصلاً في اندلاع احتجاجات في عدد من المدن.

اليوم، وبعد نحو ١٥ عاماً على اندلاع الثورة، بات معظم السوريين يفتقدون حتى لأبسط أشكال الأمان الوظيفي، فالكثيرون ممن تم تسريحهم فقدوا حتى الشعور بأمان رمزي كانت توفره وظائفهم رغم تدني أجورها. ومعهم أيضاً المتقاعدون الذين لم تطلهم زيادات الرواتب، والعاملون في الأجهزة الأمنية والعسكرية الذين وجدوا أنفسهم فجأة بلا عمل أو دعم.

ما يجري في مدن الساحل السوري، يعكس واقعاً أوسع يعيشه عموم السوريين، قلق، رعب، انعدام الثقة بالمستقبل، وغياب أي بوصلة واضحة. ورغم أن الحكومة الحالية تُعد حكومة تصريف أعمال، إلا أنها اتخذت قرارات مصيرية مست حياة ملايين المواطنين، في مخالفة صريحة للدستور ولحقوق الإنسان، وفي وقت يعيش فيه أكثر من ٩٠٪ من السكان تحت خط الفقر.

هذه السياسات، إذا ما استمرت، لن تقود فقط إلى مزيد من الانهيار الاجتماعي والاقتصادي، بل قد تجر البلاد إلى انفجار شعبي واسع، في ظل غياب الحلول وغياب الحد الأدنى من العدالة في التعامل مع المواطنين.

تصدير المواشي هل تعوض خسائر المربين؟

إعداد/ عبد الكريم البليخ

تشهد الأرض السورية تغيّراً جديداً. تغيّر لا يأتي به المطر، بل تأتي به قرارات من خلف المكاتب، حيث تُقرّر مصائر قطعانٍ عاشت في المراعي أكثر مما عاشت في الحظائر، وتحدّدت أثمانها بعملةٍ لا تفهمها تلك العيون الحيوانية البريئة التي لا تعرف من العالم غير الندى والصدى.

ففي آذار الأخير، سمحت الحكومة السورية بتصدير ٢٠٠ ألف رأس من ذكور الأغنام العواس وذكور الماعز الجبلي، إضافة إلى ٢٠ ألف رأس من العجول الحيّة. كان هذا القرار بمثابة قبس أملٍ لمربّي الماشية الذين أثقلتهم الخسائر، لا سيّما بعد سقوط النظام السابق، حين تهاوت الأسعار كما تهاوت السقوف الطينية التي تحمي رؤوسهم، فانخفضت قيمة الحيوان إلى أقل من نصف ما كانت عليه، وكأنّ كل ما رعوه ورعته قلوبهم، أضحى بلا قيمة تُذكر.

لكن ليست المواشي وحدها ما كان يُرعى في تلك الحقول ـ كان يُرعى أيضاً حلم الاستقرار، حلم البقاء في الأرض، حلم أن لا تُضطر الأسرة لذبح أنثى الخروف لأنها لم تجد علفاً لإطعامها، أو أن تبيع الذكر الأكبر لأنه لم يعد في البيت ما يُطبخ. التصدير بدا كجسر يُمكن أن يعيد شيئاً من ذلك الحلم المزرّق.

إن التصدير الذي اتخذ جاء ليعالج خساراتٍ قديمة، بعضها مالي وبعضها الآخر معنوي. لم يكن التهريب مجرد نقلٍ غير شرعي للبضائع، بل كان خيانة خفيّة لأملٍ معلّق. كانت المواشي تُهرّب إلى الأردن ولبنان والعراق في غفلة من القانون، كأنها تغادر الوطن دون جوازات ولا وداع.

ولكن التصدير الرسمي أوقف هذا النزيف. فأصبح بإمكان المربّي أن يبيع مواشيه بأسعار منصفة نسبياً، خاصة مع موسم الحج في الأفق، حيث ترتفع قيمة الذكور القوية من الأغنام والعجول، ويصبح لكل خروف قيمة مضاعفة، لا بوصفه طعاماً بل بوصفه قرباناً، رمزياً ورروحياً.

ارتفع سعر كيلو الغنم من ٣٨ ألفاً إلى ٦٥ ألف ليرة سورية، وهذه قفزة لم تعرفها الأسواق منذ سنوات. ومعها، ارتفعت التوقعات، وتفتحت شهية المربين، لكن في الوقت ذاته، ازدادت حيرة المستهلك الفقير الذي بات يراقب اللحمة من وراء الزجاج كما يراقب المارّ الذهب في واجهات محلاته: شيء جميل، لكنه ليس له.

أن ترتفع أسعار اللحوم في بلدٍ يعاني من تضخم جنوني ونقص بالرواتب وضعف في البنية الاقتصادية، فهذه ليست مجرد أزمة غذائية، بل أزمة وجود. أصبح لحم الغنم يُباع بـ٥ إلى ٥,٥ دولارات، ولحم العجل بـ٤ دولارات. هذا يعني أن الغذاء اليومي لعائلة متوسطة بات أقرب إلى الترف. وتحول اللحم من عنصر غذائي إلى حلم أسبوعي أو شهري، وربما موسمي.

أصبح السوري الفقير يقتني اللحم كما يقتني الذكريات ـ نادرة، باهتة، وشبه منسيّة. وتحوّلت الأسواق إلى مسارح للجدل النفسي: هل نشتري أم ننتظر؟ هل نذبح خروف العيد، أم نبيعه وندفع القسط المدرسي؟

لكن لا يأتي الارتفاع فقط من التصدير، بل من عمقٍ آخر أكثر مأساوية: الجفاف. قلة الأمطار خلّفت أراضيَ جرداء، ومراعيَ عطشى. لم يعد للأغنام ما تأكله إلا إذا اشترى المربّي العلف، والعلف صار ذهباً أخضر، تُنظّمه جمعيات تعاونية تُقدّم كميات ضئيلة وجودة متدنية، بينما شقّت المواشي طريقها نحو الخليج، نحو لحم المندي والمشويات الفاخرة، حيث يُستقبل الخروف السوري بحفاوة، ويُباع بأسعار تجعله حلماً لتاجرٍ وماساةً لربّة منزل. هذا الانتقال البحري لم يكن سهلاً ـ إذ تتطلب عملية التصدير تراخيص، فحوصات بيطرية، تخليصاً جمركياً، وانتظاراً طويلاً بين المرافئ والمرافعات.

لكن رغم التعقيدات، يواصل التجار شحن الأغنام، لأن الأرباح كبيرة، والطلب مرتفع، والتشجيع الحكومي واضح. ومع ذلك، يظل الخوف قائماً: ماذا لو ارتفعت الأسعار أكثر؟ هل سيتوقف التصدير؟ أم سيبقى الوطن يصدّر ما تبقى من خيراته لتأمين القطع الأجنبي؟

أيهم عبد القادر معاون وزير الزراعة لشؤون الثروة الحيوانية، أكد إن التصدير يُسهم في كسر الجمود، وفي دعم الخزينة، وفي مواجهة التهريب. هذا صحيح. لكن هناك سؤالاً أكبر: هل هذه الأرباح المؤقتة تعني تنمية مستدامة؟ أم أننا نبيع أصولنا لندفع فوائد ديوننا؟

كانت القرى السورية، قبل ٢٠١١، تزدهر بثروة حيوانية كانت تمثّل أكثر من ٤٠٪ من الإنتاج الزراعي، وتوظف ٢٠٪ من القوى العاملة. اليوم، تحوّلت الحظائر إلى أماكن مهجورة، والبيوت الطينية التي كانت تبنى بجوار الزرائب انهارت، أو هجّرت، أو استبدلت بخيام. العمارة الريفية فقدت روحها، لأن الاقتصاد الذي كان يغذّيها تآكل، وذابت معه أشكال الحياة الريفية الأصيلة.

ما بين مرفأ طرطوس ومعبر نصيب،

لم تعد الأبقار تُسمع في الفجر، ولم يعد حليب الماعز يُصبّ في دِلاء معدنية على عتبات البيوت. اختفت السلال القشية، وذبلت الورود التي كانت تنمو في ظلّ الإسطبل. وكل ذلك جرى في صمت، بينما كانت المواشي تُحمّل في السفن.

إنّ تصدير المواشي ليس مسألة تجارية بحتة. إنه مرآة لوضع اجتماعي واقتصادي متشظٍّ، حيث تُصبح الثروة الحيوانية خطاً دفاعياً أخيراً في معركة البقاء. والمربّي الذي يبيع خروفه اليوم كي لا يُفلس، هو ذاته الذي قد يبيع بيته غداً. وحين يُصبح الوطن في حالة تصدير مستمرة ـ للحوم، للعقول، للأحلام ـ فإن السؤال الذي يطرح نفسه ليس اقتصادياً، بل وجودي: ما الذي سيبقى في الداخل حين يصبح كل ما هو حيّ، في الخارج؟

ربما لن تبقى سوى المراعي المهجورة، تسير فيها الريح وحدها، وتحرسها ذئابٌ لا تجد ما تفترسه.

المياه تعود لقنوات الري وتنهي سنوات العطش الزراعي في ريف حلب الشرقي

في خطوة طال انتظارها، شهدت منطقة السفيرة وتل عرن في ريف حلب الشرقي عودة المياه إلى أحد أهم قنوات الري التي توقفت عن العمل منذ سنوات طويلة بسبب الحرب والدمار الذي طال البنية التحتية. هذه العودة لم تكن مجرد حدث إداري، بل كانت بمثابة الحياة من جديد لأراضٍ جفت ولزراعات كادت أن تختفي بسبب قلة المياه.

يقول المزارع محمد الحسن من قرية تل عرن: «كنا نزرع القمح والشعير والخضروات، ولكن منذ جفاف القناة، اعتمدنا على مياه الآبار المالحة التي بالكاد كانت تكفي لري الأشجار، وكانت المحاصيل ضعيفة ومكلفة». من جانبه، يضيف المزارع حسين الخلف من قرية أم العمد: «اضطررنا أحياناً لترك أراضينا بسبب ارتفاع أسعار المازوت وحاجتنا لصيانة الآبار، ولم يكن هناك عائد مجزٍ من الإنتاج».

أما المزارع أبو خالد فقد عبّر عن سعادته بعودة قناة الري قائلاً: «الماء هو الحياة بالنسبة لنا، والأراضي هي مصدر رزقنا. عودة المياه تعني أملاً كبيرًا لنا، ونحن نأمل أن يكون هناك اهتمام أكبر من الحكومة بقطاع الزراعة».

وفي تصريح خاص لصحيفة «السوري»، قال مسؤول في مديرية الموارد المائية بحلب، «تمت إعادة تأهيل القناة بعد جهد كبير تمثل في إزالة الأتربة والركام وتنظيف مجاري التصريف. هذه الخطوة هي البداية ضمن خطة شاملة لإعادة تنشيط شبكة الري في ريف حلب الشرقي، وستتبعها عملية إصلاح واسعة للقنوات الفرعية إذا حصلنا على دعم حكومي حقيقي».

من جهته، عبّر عضو اتحاد الفلاحين في المنطقة حسن دباس عن أهمية التعاون بين الجهات الحكومية والفلاحين قائلاً: «نطالب بتوفير محركات ضخ إضافية، ودعم المحروقات للمزارعين، وتأمين مياه الري بشكل منتظم طوال الموسم، فالزراعة هنا تمثل المورد الأساسي لمعظم السكان».

عودة المياه إلى الريف الشرقي لحلب تعني أكثر من مجرد ري الأرض، إذ تمثل عودة الأمل في حياة أفضل، وتعيد الاستقرار إلى المنطقة، وتعزز الاقتصاد المحلي الذي يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة. هذه الخطوة الهامة تسهم في إحياء مساحات واسعة من الأراضي الخصبة التي هجرت خلال سنوات الحرب، وتشغيل الآلاف من الأيدي العاملة، وتأمين احتياجات السوق المحلي من المنتجات الزراعية.